الشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي
آيات سورة البقرة نموذجًا من آية: (٢٠١-٢٨٥)

إعداد
الدكتور وليد مُحَمَّد صالح أحمد
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
جامعة المدينة العالمية

ملخص البحث: هذا البحث يبحث في الشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي:

جمع ودراسة للشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي من خلال كتب المسائل (المسائل البغداديات- المسائل العسكريات- المسائل البصريات- المسائل الحلبيات- المسائل الشيرازيات- المسائل العضديات- المسائل المنثورة)، ومن خلال أراءه التي نقلها عنه السمين الحلبي في كتاب الدر المصون آيات سورة البقرة نموذجًا من الآية (٢٠١): (٢٨٥).

الكلمات الدلالية للبحث:

(الفارسي - حَسَنَةً - وَمَا اخْتَلَفَ - وزُلْزِلُوا - أَنْ تَكْرَهُوا - وَلاَ تَنْكِحُواْ - يَطْهُرْنَ - أَن يَخَافَآ- إنْ ظَنَّا).

المقدمة:

يعد أبو علي الفارسي من أئمة النحو العربي، برع في النحو وعرف به، وقصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربية، فكان شيخ العربية في عصره بلا منازع، وعرف قدره، فكان يقال: لم يكن بين أبي علي وسيبويه أحد أبصر بالنحو منه، ولشهرته بالنحو ونبوغه فيه أصبح علمًا عليه، فكان يقال: أبو علي النحوي، لقد كان الفارسي في المائة الرابعة وبين علمائها، كما كان سيبويه فى المائة الثانية وبين علمائها مثلًا عاليًا للأستاذية العاملة المنتجة، والغزارة العلمية الدافقة، والقدرة الذهنية الفائقة على التبويب والتصنيف، وكان كلاهما كذلك حلقة وضاءة باهرة فى سلسلة الثقافة العربية الخالدة وصلت الخلف بالسلف وحملت علم الأولين إلى الآخرين.

والراجح في ميلاد أبي علي أنه كان عام ٢٨٨ هـ و توفى عام ٣٧٧ هـ.(١)

هو أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن مُحَمَّد بن عبد الغفار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي.

ولعل أول من أذاع نسب أبي علي الفارسي تلميذه أبو الحسن على بن عيسى الربعي.(٢) وتعتمد كتب التراجم على الربعي في ذلك على اختلاف يسير بينها زيادة ونقصًا في سلسلة هذه النسبة.

وأبو علي فارسي الأب، أما أمه، فهي سدوسية من سدوس (بفتح السين) شيبان، وشيبان من بكر، وبكر من بني وائل، ووائل من جديلة، وهذه من أسد وأسد من ربيعة الفرس، وربيعة الفرس من نزار بن معد بن عدنان.(٣)

وأبو علي ينسب إلي (فسا)، وهي المدينة التي ولد بها، فيقال الفسوي.(٤)

وقد أثرى أبو علي الفارسي المكتبة بكثير من المؤلفات جليلة القدر عظيمة الفائدة، إلا

---

(١) وفيات الأعيان ٣٦٣/١ عقد الجمان للعيني القسم الثالث صـ٤٠٠ عيون التاريخ للكتبي ص٢٠، شذرات الذهب ٨٨/٣.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ١،٣٦١، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧.

(٣) معجم الأدباء ٢٣٣/٧ وجمهرة أنساب العرب ٢٧٥- ٣٠٨.

(٤) طبقات الزبيدي: ١٣٠.

أن أكثر تلك المؤلفات لم يصل إلينا بل أتت عليه الأيام، فلم يصلنا منه إلا القليل.

وقد صدر الفارسي كثيرًا من تلك المؤلفات بكلمة المسائل موصوفة بكلمة منسوبة إلى المكان الذي ألفت فيه، أو منسوبة لمن ألفت له، أو موصوفة بما تضمنه الكتاب من موضوعات، ووصل إلينا بعض تلك المسائل، وضاع بعض آخر، فمما لم يصل إلينا من تلك المصنفات المسائل الدمشقية، والمسائل المجلسيات والمسائل الذهبيات، أما ما وصل إلينا منها فهو ما يلي:

١- المسائل البغداديات.

٢- المسائل العسكريات.

٣- المسائل البصريات.

٤- المسائل الحلبيات.

٥- المسائل الشيرازيات.

٦- المسائل العضديات.

٧- المسائل المنثورة.

ومن مؤلفاته التي لم تصل إلينا: تفسير أبي علي: أعيان الشيعة ١٣/٢١.

تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[(١)] معجم الأدباء ٢٤٠/٧ أعيان الشيعة.

ويقال: إن لأبي علي كتابا في إعراب القرآن مفقود.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وقد كانت رسالتي في الدكتوراه مسائل أبي علي الفارسي النحوية دراسة في المنهج والمصادر، وقد رأيت أثناء عملي في الدكتوراه في كتب المسائل لأبي علي كم الآيات القرآنية التي كان يذكرها في كتب المسائل، والتي كان يتراوح موقفه فيها بين الاستشهاد والاستئناس والتوجيه والإعراب والتفسير، فجاءتني فكرة أن أجمع هذه الآيات المتفرقة في كتب المسائل وقلت: إن كتاب إعراب القرآن المفقود لأبي علي الفارسي لن تخرج مادته عن هذه الآيات التي كان يذكرها في مسائله المتفرقة التي كان يلقيها ببغداد والبصرة وشيراز وعسكر مكرم وحلب؛ فقلت: أجمع هذه الآيات لتكون كتابًا لإعراب القرآن الكريم للفارسي ككتاب إعراب القرآن للعكبري، وعندما كنت أوثق القراءات القرآنية من الكتب الكبرى -كتفسير البحر المحيط وكتاب الدر المصون للسمين الحلبي- وجدت أن

(١) المائدة: ٦.

صاحب الدر المصون قد اعتمد كثيرًا على أبي علي الفارسي في كل كتابه، وقد ذكر لأبي علي آراءً لم أجدها في كتب المسائل، بل إن صاحب الدر يقول: قال أبو علي في الحلبيات، وعندما أذهب للنسخة المطبوعة بين أيدينا للحلبيات لا أجد هذا الكلام؛ فضممت كل ما ذكره السمين الحلبي عن الفارسي في كتابه الدر المصون ليكون كتابًا لإعراب القرآن الكريم أو تفسير أبي علي للقرآن الكريم محاولًا بفضل الله تعالى وكرمه، ومنه أن نضيف كتابًا جديدًا للمكتبة العربية، وقد علمنا علماؤنا ومشايخنا الأجلاء في دار العلوم: أنه يعد من الأعمال العلمية أن تجمع متفرقًا في كتاب أو تختصر كتابًا مطولًا -كما فعل السمين الحلبي في الدر المصون حين اختصر فيه كتاب البحر المحيط لأبي حيان- سائلًا الله -عز وجل- السداد والتوفيق والنجاح، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وإنه نعم المولى ونعم النصير.

ويتحدث هذا البحث -الذي يتكون من مبحث واحد وثلاثة مطالب- عن آيات سورة البقرة من الآية رقم (٢٠١) إلى الآية رقم ٢٨٥ آخر السورة.

المطلب الأول: من الآية: ٢٠١: ٢٣٣.

المطلب الثاني: من الآية ٢٣٤: ٢٥٩.

المطلب الثالث: من الآية ٢٥٩: ٢٨٥.

مشكلة البحث: البحث في موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد اللغوي (القرآن الكريم) من خلال كتب المسائل وأراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة البقرة كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

أهمية البحث: أهمية البحث هي توضيح موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي وإلقاء الضوء على استخدام أبي علي الفارسي للشواهد القرآنية.

أسئلة البحث:

١- ما موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي؟

٢- كيف استخدم أبو علي الفارسي الشواهد القرآنية في كتب المسائل؟

٣- هل اقتصر أبو علي الفارسي في كتب المسائل على الاستشهاد فقط أم الاستئناس فقط أم توجيه الآيات والقراءات القرآنية فقط أم التفسيرفقط أم الإعراب فقط؟

٤- ما آراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة البقرة كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون؟

أهداف البحث:

- توضيح موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي.
- إلقاء الضوء علي استخدام أبي علي الفارسي الشواهد القرآنية في كتب المسائل.
- وصف وتحليل للشواهد القرآنية من آيات سورة البقرة في كتب المسائل.
- وصف وتحليل للشواهد القرآنية من آيات سورة البقرة كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

منهج البحث: هو المنهج الوصفي التحليلي لآيات سورة البقرة التي جاءت في كتب المسائل واستخدام أبي علي الفارسي لهذه الآيات الكريمة من سورة البقرة في كتب المسائل وآراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة البقرة كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

١. الدراسات السابقة :

- أبو علي الفارسي وأثره فى القراءات والنحو للأستاذ الدكتور / عبد الفتاح شلبي.
- آراء أبي علي الفارسي النحوية في ارتشاف الضرب لأبى حيان الأندلسي . ماجستير . سعيد مُحَّد مغازي . كلية اللغة العربية جامعة الأزهر . القاهرة.
- استدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي . ماجستير . إعداد خالد عباس مُحَّد . كلية دار العلوم – جامعة القاهرة.
- التأثير النحوي لأبي علي الفارسي على أبي الفتح بن جني . ماجستير . إعداد شاكر مُحَّد الصراوي . كلية دار العلوم – جامعة القاهرة.
- تعدد التوجيه النحوي في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي . دكتوراه . هدى حسن نجيب . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- توجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي . دكتوراه . هالة مُحَّد السيد زهران . كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع البنات

جامعة الأزهر.

– مسائل أبي علي الفارسي بين التفسير والقاعدة . دكتوراه . إعداد هناء مُحَمَّد جنيدي . كلية الألسن جامعة عين شمس.

– منهج أبي علي الفارسي في كتاب الحجة . دكتوراه . إعداد عادل علي منصور الصراف . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– النحو . مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي . دكتوراه . إعداد مُحَمَّد محمود عبد القادر علي . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– مسائل أبي علي الفارسي النحوية دراسة في المنهج والمصادر – دكتوراه – إعداد وليد مُحَمَّد صالح أحمد – كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

المطلب الأول: من آية: ٢٠١: ٢٣٣

توجيه قوله تعالى: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [(١)]

قال صاحب الدر المصون: هذه الواوُ عاطفةٌ شيئين على شيئين متقدمين. ف "في الآخرة" عطفٌ على "في الدنيا" بإعادةِ العاملِ، و"حسنةً" عطفٌ على "حسنةٍ"، والواو تَعْطِفُ شيئين فأكثرَ على شيئين فأكثرَ، تقول: "أَعْلَمَ الله زيدًا عمرًا فاضلًا وبكرًا خالدًا صالحًا" اللهم إلا أن تنوبَ عن عاملين ففيها خلافٌ لأهلِ العربية وتفصيلٌ كثيرٌ يأتي في موضعِه إنْ شاء الله تعالى، وليس هذا كما زعم بعضهُم أنه من بابِ الفصلِ بين حرفِ العطفِ -وهو على حرفٍ واحد- وبين المعطوفِ بالجار والمجرور، وجعله دليلًا على أبي علي الفارسي حيث منع ذلك إلا في ضرورةٍ؛ لأن هذا من باب عَطْفِ شيئين على شيئين كما ذكرتُ لك، لا من باب الفصلِ، ومحلُّ الخلافِ إنما هو نحو: "أكرمت زيدًا وعندك عمرًا"، وإنما يُرَدُّ على أبي علي بقولِه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[(٢)] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[(٣)]وقوله: "وَقِنَا " ممَّا حُذِفَ منه فاؤُه ولامُه من وقى يقي وقاية، أمَّا حذفُ فائه فبالحَمْلِ على المضارع لوقوعِ الواوِ بين ياءٍ وكسرةٍ، وأمَّا حذفُ لامه فلأنَّه الأمرَ جارٍ مجرى المضارعِ المجزوم، وجزمِه بحذفِ حرفِ العلةِ؛ فكذلك الأمرُ منه، فوزن "قِنا" حينئذ: عِنا، والأصل: اوْقِنا، فلمَّا حُذِفَت الفاءُ اسْتُغْنِي عن همزةِ الوصلِ فَحُذِفَتْ. و "عذاب" مفعولٌ ثانٍ. [(٤)]

إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ﴾ [(٥)] [(٦)]

(١) البقرة: آية ٢٠١.

(٢) النساء: آية ٥٨.

(٣) الطلاق: آية ١٢.

(٤) الدر المصون (١/ ٥٠٠، ٥٠١).

(٥) البقرة ٢١٣.

(٦) الضمير في "فيه" فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنه عائدٌ على "ما" الموصولةِ أيضًا، وكذلك الضميرُ في "أتوه". وقيل: يعودان على الكتابِ، أي: وما اخْتَلَفَ في الكتاب إلا الذين أُوتوا الكتابَ. وقيل: يعودان على النبيّ قاله الزجاج. أي: وما اختلفَ في النبيّ إلا الذين أُوتوا علمَ نبوتِه. وقيل: يعودُ على عيسى للدلالةِ عليه.الدر المصون ١/ ٥٢١.

قوله: ﴿مِن بَعْدِ﴾ فيه وجهانِ، أحدُهما: وهو الصحيحُ، أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُهُ: اختلفوا فيه مِنْ بَعْد. والثاني: أنه متعلِّقٌ بـ"اختلف" الملفوظِ به، قال أبو البقاء: ولا تَمْنَعُ "إلاَّ" من ذلك، كما تقول: "ما قام إلا زيدٌ يومَ الجمعة". وهذا الذي أجازه أبو البقاء للنحاةِ فيه كلامٌ كثيرٌ.

وقد منع أبو الحسن وأبو علي: "ما أخذ أحدٌ إلا زيدٌ درهمًا" و "ما ضربَ القومُ إلا بعضُهم بعضا". واختلفوا في تصحيحِها فقال أبو الحسن: "طريقُ تصحيحِها بأَنْ تُقَدِّم المرفوعَ الذي بعد "إلاَّ" عليها، فيقال: ما أخذَ أحدٌ زيدٌ إلا درهمًا، فيكونُ "زيدٌ" بدلًا من "أحد" و "درهمًا" مستثنى مفرغٌ من ذلك المحذوف، تقديرُهُ: ما أخذ أحدٌ زيدٌ

شيئًا إلا درهمًا". وقال أبو علي: "طريقُ ذلك زيادةُ منصوبٍ في اللفظ فَيَظْهَرُ ذلك المقدَّرُ المستثنى منه، فيقال: "ما أخذ أحدٌ شيئًا إلا زيدٌ درهمًا" فيكونُ المرفوعُ بدلًا من المرفوعِ، والمنصوبُ بدلًا من المنصوب، وكذلك: ما ضَرَبَ القومُ أحدًا إلا بعضُهم بعضًا.(١)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢)

وقد استشهد به في الموضع التالي: في توجيه قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله *** والزاد حتى نعله ألقاها(٣)

وحتى نعله؛ فمن جر وقال: حتى نعله ألقاها جعل حتى غاية بمعنى إلى، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٤) وحتى هذه الجارة للاسم هي التي تنصب الفعل في نحو سرت حتى أدخلها،

---

(١) الدر المصون ١/ ٥٢٠.

(٢) البقرة ٢١٤ ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(٣) هذا البيت مختلف في نسبته قال ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل صـ٨٩: ينسبه الناس للمتلمس، ولم يقع في ديوانه وهو لابن مروان النحوي، وفي الكتاب ١/ ٩٧ (١ / ٥٠) لابن مروان النحوي، وهو له في معجم الأدباء ٩: ١٤٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٤، والخزانة ١/ ٤٤٥، وشواهد العيني على هامشها ٤ / ١٣٤، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤١١، والمخصص ١٤ / ١٦، والمغني ١/ ٢٤.

(٤) سورة القدر ٥.

وفي التنزيل: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(١) فيقول منتصب بإضمار أن، وأن المضمرة والفعل الذي نصبته في موضع جر بـ"حتى"، وحتى وما دخلت عليه في موضع نصب بأنه مفعول به؛ كقولك: مررت بزيد، وذهبت إلى عمرو، وما أشبه ذلك من المفعول الذي يصل إليه الفعل بحرف الجر.(٢)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٣) ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾(٤)

استشهد الفارسي بهاتين الآيتين على أن موضع أن مع ما بعدها في قولهم "عسى أن يفعل" رفع لكونها فاعلة عسى، وليس قولهم: عسى أن يفعل بمنزلة قولهم عسى زيد أن يفعل لأن عسى في عسى زيد مسندة إلى زيد فلما اشتغلت بزيد وجب أن ينتصب ما بعدها مما ليس مسندا إليها؛ فأما في عسى أن يفعل فعسى فارغة لم يسند إليها شيء، ووجب أن يكون موضع أن يفعل رفعًا واستغنى عن الخبر الذي في نحو عسى زيد أن يفعل؛ لأنه قد جرى في الصلة ذكر حديث ومحدث عنه، فاستغنى في ذلك عن الخبر كما استغنى في قولهم: "ظننت أن زيدًا منطلق" عن المفعول الثاني الذي يقتضيه الظن، وكما استغنى أيضًا عن خبر المبتدأ في قولهم: "أقائم الزيدان" بالفاعل الذي سد مسد الخبر.(٥)

وقد استشهد بهما أيضا في الحلبيات في الموضع التالي:

ومن أخوات "كاد" ما جاء خبره منصوبًا كـ "كان"، وذلك قولهم في المثل: "عسى الغوير أبؤسًا"(٦). وأنشدنا عن مُحَّد بن يزيد:

(١) البقرة ٢١٤.

(٢) العضديات صـ٧٥: ٧٦.

(٣) البقرة ٢١٦.

(٤) سورة الإسراء (٧٩).

(٥) العضديات ٦٥، ٦٦.

(٦) المثل ذكره صاحب جمهرة الأمثال ٢: ٥٠، وصاحب مجمع الأمثال ٢: ١٧، وصاحب المستقصى في الأمثال ٢: ١٦١؛ والغوير موضع على الفرات، انظر: مجمع البلدان ٤: ٤٢٠.

أكثرت فى القول ملحًا دائمًا　　　　لا تكثرن إنى عسيت صائمًا(١)

فإن قلت: فإن الخبر لا يلزمه لزوم "كان" وبابها؛ لأنه قد جاء: قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا﴾(٢)، قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا﴾، فقد اضطر الشاعر فقال:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا(٣)　　　　......................

قيل: هذا الذى ذكرته من أن الخبر لا يلزمه، لا يخرجه من شبه ما يدخل على الابتداء؛ لأن الخبر إنما يستغنى عنه لوقوع الحديث والمحدث عنه فى الصلة، كما استغنى عنه فى "علمت أنك قائم" وكما قالوا: "ليت أنك قائم"، فكما استغنوا عن أخبار هذه الأشياء، وإن كانت مما تدخل على الابتداء والخبر، كذلك إذا استغنى عن خبر "عسى" و "كاد" بما ذكرت، لا يدل على أنهما لا يشابهان ما يدخل على الابتداء والخبر.(٤)

توجيه وتفسير قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ﴾ (٥): الجمهورُ على فتح تاءِ المضارعةِ، وقرأ الأعمش بضمِّها من: أنكَحَ الرباعي، فالهمزةُ فيه للتعديةِ، وعلى هذا فأحدُ المفعولين محذوفٌ، وهو المفعولُ الأولُ؛ لأنه فاعلٌ معنىً تقديرُهُ: ولا تُنْكِحُوا أنفسَكم المشركاتِ.

قال أبو علي: "فَرَّقَتِ العربُ بين العَقْد والوطء بفرق لطيف، فإذا قالوا: "نكح فلانٌ فلانةً" أو ابنةَ فلان أرادوا عقدَ عليها، وإذا قالوا: نَكَحَ امرأتَه أو زوجته فلا يريدون غير المجامعَةِ وهل إطلاقُهُ عليهما بطريق الحقيقةِ فيكونُ من باب الاشتراكِ أو بطريق الحقيقة

(١) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨٥، والدرر: ١٤٩/٢؛ والعذل: هو اللوم والتوبيخ، والمعنى: مهما تبذل لي من نصح فإني لا أسمعك لأني صائم عن سماع أي شيء، ويروى "لا تكثرن" مكان لا تلحني.

(٢) ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء – الآية: ٧٩]

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٢، والدرر: ١٤٢/٢. والشاعر يصف طلالًا رحل عنه أهله من قديم، و يمصح: ماضية مصح، يقال: مصحت الدار، زالت، وكذلك: مصح الكتاب، ومصح الثوب: أخلق. وشاهده استعمال "كاد" مع "أن"، قال الشيخ الشنقيطي: جعله ابن عصفور من ضرائر الشعر، وهو الصحيح. (انظر: الدرر: ١٤٢/٢).

(٤) الحلبيات صـ٢٥٠، ٢٥١.

(٥) البقرة ٢٢١ ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾

والمجاز؟ الظاهر: الثاني: فإنَّ المجازَ خيرٌ من الاشتراكِ، وإذا قيلَ بالحقيقةِ والمجاز فإنهما حقيقة: ذهب قومٌ إلى أنه حقيقةٌ في الوطء وذهبَ قومٌ إلى العكس. قال الراغب: "أصلُ النكاحِ للعقدِ ثم استُعِيرَ للجِماع، ومُحالٌ أن يكونَ في الأصلِ للجماعِ ثم استُعير للعقد، لأنَّ أسماءَ الجماعِ كلَّها كناياتٌ لاستقباحِهم ذِكْرَه كاستقباحِهم تعاطِيه، ومُحالٌ أن يستعير مَنْ لا يقصِدُ فُحشًا اسمَ ما يستفظعونه لِما يستحسنونه، قال تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1]

قوله: ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ / "حتى" بمعنى "إلى" فقط، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار "أَنْ" أي: إلى أن يؤمنَّ، وهو مبنيٌّ على المشهورِ لاتصاله بنونِ الإناث، والأصل: يُؤْمِنْنَ، فَأُدْغِمَت لامُ الفعلِ في نون الإناث.[2]

قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [3] حتى" هنا بمعنى "إلى" والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ، وهو مبنيٌّ لاتصالِه بنون الإناثِ.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر تبشديد الطاءِ والهاءِ، والأصلُ: يَتَطَهَّرْنَ، فَأُدغم. والباقون: "يَطْهُرْنَ" مضارعُ طَهُر، قالوا: وقراءةُ التشديد معناها يَغْتَسِلْنِ، وقراءةُ التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ، ورجَّح الطبري قراءة التشديدِ، وقال: "هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإجماع الجميع على تحريمِ قُرْبان الرجالِ امرأتَه بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ، وإنما الخلافُ في الطُهْر ما هو؟ هل هو الغُسْلُ أو الوضوءُ أو غَسْل الفرجِ فقط؟" قال ابنُ عطية: "كُلٌّ واحدة من القراءتين تَحْتِمَل أن يُرادَ بها الاغتسالُ بالماءِ، وأن يُرادَ بها انقطاع الدمِ الاغتسالُ، وقراءةُ التخفيف مُضَمَّنُها انقطاعُ الدم أمرٌ غيرُ لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع"، وفي رَدَّ ابنِ عطية عليه نظرٌ؛ إذ لو حَمَلْنَا القراءتين على معنىً واحدٍ لَزِم التكرارُ. **ورجَّح الفارسي قراءةَ التخفيف لأنها من الثلاثي المضادِّ لطمِثَ وهو ثلاثي.**[4]

---

(١) النساء: آية (٣).

(٢) الدر المصون ١ / ٥٤٠، ٥٤١.

(٣) البقرة: آية ٢٢٢ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾

(٤) الدر المصون ١ / ٥٤٤

توجيه قوله تعالى: ﴿شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ (١)

والقراءةُ في "يخافا" بفتحِ الياءِ واضحةٌ، وقرأها حمزة بضمِّها على البناء للمفعول، وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب، وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً، أحسنُها أَنْ يكونَ "أَنْ يقيما" بدلًا من الضميرِ في "يخافا" لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديرُه: إلا أَنْ يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمال كقولك: "الزيدان أعجباني عِلْمُهما"، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاَّ يقيما حدودَ الله، فَحُذِفَ الفاعلُ الذي هو "الوُلاةُ" للدلالة عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيتْ "أَنْ" وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلًا كما تقدَّم تقديرُه.

وقد خَرجَّه ابن عطية على أنَّ "خاف" يتعدَّى إلى مفعولين كاستغفر، يعني إلى أحدِهما بنفسِه وإلى الآخرِ بحرفِ الجرِّ، وجَعَلَ الألِفَ هي المفعولَ الأولَ قامَتْ مقامَ الفاعلِ، وأَنْ وما في حَيِّزها هي الثاني، وجَعَل "أَنْ" في محلِّ جرٍ عند سيبويه والكسائي، وقد رَدَّ عليه الشيخ هذا التخريج بأنَّ "خافَ" لا يتعدَّى لاثنين، ولم يَعُدَّه النحويون حين عَدُّوا ما يَتَعدَّى لاثنين، ولأنَّ المنصوبَ الثاني بعده في قولك: "خِفْتُ زيدًا ضَرْبَه، إنما هو بدلٌ لا مفعولٌ به، فليس هو كالثاني في "استغفرت الله ذنبًا"، وبأن نسبة كَوْن "أَنْ" في محلِّ جر عند سيبويه ليس بصحيح، بل مذهبُه أنها في محلِّ نصب وتبعه الفراء، ومذهبُ الخليل أنها في محلِّ جر، وتَبِعه الكسائي. وهذا قد تقدَّم غيرَ مرةٍ.

وقال غيرُه كقولِه، إلاَّ أنَّه قَدَّره حرفَ الجرِّ "على" والتقدير: إلاَّ أن يَخاف الولاةُ الزوجين على ألاّ يقيما، فبُني للمفعولِ، فقام ضميرُ الزوجينِ مَقامَ الفاعلِ، وحُذِفَ حرفُ الجر مِنْ "أَنْ"، فجاء فيه الخلافُ المتقدمُ بين سيبويه والخليلِ، وهذا الذي قاله ابنُ عطيةُ سَبَقَه إليه أبو علي، إلاَّ أنه لم يُنْظِّرْه بـ"استغفر".

وقد استشكل هذا القراءةَ قومٌ وطَعَنَ عليها آخرون، لا علمَ لهم بذلك، فقال النحاس:

(١) البقرة: آية ٢٢٩ ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

"لا أعلمُ في اختيارِ حمزة أبعدَ من هذا الحرفِ، لأنه لا يُوجِبه الإعرابُ ولا اللفظُ ولا المعنى: أمّا الإعرابُ فلأنَّ ابنَ مسعود قرأ ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا﴾ فهذا إذا رُدَّ في العربيةِ لما لم يُسَمَّ فاعلُه كان ينبغي أَنْ يُقال: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾، وأمَّا اللفظُ: فإنْ كان على لفظِ "يُخافا" وَجَبَ أَنْ تَخافوا، وأمَّا المعنى: فَأَسْتبعدُ أن يُقالَ: "ولا يَحِلُّ لكم أن تأخذوا ممَّا آتيتموهُنَّ شيئًا إلا أن يَخاف غيرُكم، ولم يَقُلْ تعالى: ولا جُنَاح عليكم أن تأْخُذوا له منها فديةً، فيكون الخَلْعُ إلى السلطان والفَرْضُ أنَّ الخَلْعَ لا يحتاج إلى السلطانِ".

وقد رَدَّ الناسُ على النحاس: أمَّا ما ذكره من حيث الإعرابُ فلا يَلْزَمُ حمزةَ ما قرأ به عبد الله، وأمَّا مِنْ حيثُ اللفظُ فإنه من باب الالتفاتِ كما قَدَّمْتُه أولًا، ويَلْزَمُ النحاسَ أنه كان ينبغي على قراءةِ غيرِ حمزةَ أن يَقْرأ: "فإنْ خافا"، وإنَّما هو في القراءتين من الالتفاتِ المستحسنِ في العربيةِ، وأمَّا من حيثُ المعنى فلأنَّ الولاةَ هم الأصلُ في رفعِ التظالمِ بين الناس وهم الآمرون بالأَخْذِ والإيتاء.

ووجَّه الفراء قراءةَ حمزةَ بأنه اعتبرَ قراءةَ عبدِ الله ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ **وخَطَّأَهُ الفارسي** وقال: "لم يُصِبْ، لأنَّ الخوفَ في قراءةِ عبدِ الله واقعُ على "أَنْ"، وفي قراءة حمزةَ واقعٌ على الرجلِ والمرأةِ"، وهذا الذي خَطَّأَ به القرَّاء ليس بشيءٍ؛ لأنَّ معنى قراءةِ عبدِ الله: إلاَّ أَنْ تخافُوهُمَا، أي الأولياءُ الزوجين ألاَّ يُقيما، فالخوفُ واقعٌ على "أَنْ" وكذلك هي في قراءةِ حمزةَ: الخوفُ واقعٌ عليها أيضًا بأحدِ الطريقينِ المتقدِّمَيْنِ: إمَّا على كونِها بدلًا من ضميرِ الزوجينِ كما تقدَّم تقريرُه، وإمَّا على حَذْفِ حرفِ الجرِّ وهو "على".

توجيه قولُهُ تعالى: " إِن ظَنَّآ "(١)

قولُهُ تعالى: "إِن ظَنَّآ": شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ عند سيبويهِ لدلالةِ ما قبلَه عليه، ومتقدِّمٌ عند الكوفيين وأبي زيد، والظَّنُّ هنا على بابِهِ من ترجيحِ أحدِ الجانبين، وهو مُقَوٍّ أن الخوفَ المتقدِّمَ بمعنى الظَّنِّ، وزعم أبو عبيدة وغيرُهُ أنه بمعنى اليقين، وضَعَّفَ هذا القولَ الزمخشري

(١) البقرة ٢٣٠ ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

لوجهين، أحدُهما من جهةِ اللفظِ وهو أَنَّ "أَنْ" الناصبة لا يعمل فيها يقينٌ، وإنما ذلك للمشدَّدة والمخففةِ منها، لا تقول: عَلِمْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ، إنما تقولُ: عَلِمْتُ أن يقومَ زيدٌ. والثاني من جهةِ المعنى: فإنَّ الإنسانَ لا يتيقَّنُ ما في الغدِ وإنما يَظُنُّه ظنًا.

قال الشيخ: "أمَّا ما ذكرَهُ من أنه لا يقال: "علمت أن يقومَ زيد" فقد ذكره غيرُه مثل **الفارسي** وغيره، إلا أن سيبويه أجاز: "ما علْمتُ إلا أن يقومَ زيدٌ" فظاهرُ هذا الردُّ على **الفارسي**.

توجيه قوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾

قوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ (١)(٢) وقرأ الجمهور: "آتيتم" بالمدِّ هنا وفي الروم: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾(٣)، وقَصَرَهما ابنُ كثير، ورُوي عن عاصم "**أُوتِيتُم**" مبنيًا للمفعول، أي: ما أَقْدَرَكم الله عليه، وأمَّا قراءةُ القصرِ فمعناها جِئْتم وفَعَلْتُم كقولِ زهير:

٩٩٤ – وما كان مِن خيرٍ أَتَوْه فإنَّما * توارَثَهُ آباءُ آبائِهم قَبْلُ(٤)

أي: فعلوه، والمعنى إذا سَلَّمتم ما جِئْتُمُ وفَعَلْتُم، قال أبو علي: "وتقديرُ: ما أتيتم نَقْدَه أو إعطاءه، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وهو عائدُ الموصول، فصار: آتيتموه أي جئتموه، ثم حُذِفَ عائدُ الموصولِ". وأجاز أبو البقاء أن يكونَ التقديرُ: ما جِئْتُم به

---

(١) البقرة: آية ٢٣٣ ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾

(٢) قال صاحب الدر: "إذا" شرطٌ حُذِفَ جوابُه لدلالة الشرطِ الأولِ وجوابِه عليه، قال أبو البقاء: "وذلك المعنى هو العاملُ في "إذا" وهو متعلقٌ بما تَعَلَّق به "عليكم"، وهذا خطأٌ في الظاهرِ؛ لأنه جَعَلَ العاملَ فيها أولًا ذلك المعنى المدولَ عليه بالشرطِ الأولِ، وجوابِه: فقولُه ثانيًا "وهو متعلقٌ بما تعلَّقَ به عليكم" تناقضٌ، اللهم إلا أن يُقالَ: قد يكونُ سقطت من الكاتب ألفٌ، وكان الأصلُ "أو هو متعلقٌ" فَيَصِحُّ، إلا أنه إذا كان كذلك تمحَّضَتْ "إذا" للظرفية، ولم تكنْ للشرطِ، وكلامُ هذا القائِلِ يُشْعر بأنها شرطيةٌ في الوجهينِ على تقدير الاعتذارِ عنه، الدر المصون ١ / ٥٧٤، ٥٧٥.

(٣) سورة الروم آية ٣٩.

(٤) البيت في ديوانه ١١٥ القرطبي ٣/ ١٧٣.

فَحُذِفَ، يعني حُذِف على التدريج، بأنَّ حُذِفَ حرف الجر أولًا فاتصل الضمير منصوبًا بفعلٍ فَحُذِفَ.

و"ما" فيها وجهان؛ أظهرهُما: أنها بمعنى الذي، **وأجاز أبو عليّ** فيها أن تكون موصولةً حرفيةً، ولكنْ ذَكَر ذلك مع قراءةِ القصرِ خاصة، والتقدير: إذا سَلَّمتم الإتيان، وحينئذٍ يُسْتَغْنَى عن ذلك الضمير المحذوف، ولا يختصُّ ذلك بقراءة القصرِ، بل يجوزُ أن تكونَ مصدريةً مع المدِّ أيضًا على أَن المصدرَ واقعٌ موقع المفعولِ، تقديرُه: إذا سلَّمتم الإِعطاء، أي المعْطَى والظاهرُ في "ما" أن يكونَ المرادُ بها الأجرةَ التي تُعْطاها المرضعُ، والخطابُ على هذا في قولِه: "سَلَّمتم" و "آتيتم" للآباء خاصةً، وأجازوا أن يكونَ المرادُ بها الأولادَ، قاله قتادة والزهري، وفيه نظرٌ من حيث وقوعُها على العقلاء، وعلى هذا فالخطابُ في "سَلَّمتم" للآباء والأمهاتِ.[1][2]

المطلب الثاني: من الآية ٢٣٤: ٢٥٩

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[3]

وقد استشهد به في البصريات في الموضع التالي: قال: سألنا سائل عن قول متمم بن نويرة.

وما وجد أرآم ثلاث روائم *** أصبن مجرا من حوار ومصرعا[4]

...ويجوز أن يكون حذف المضاف، كأنه ((وما واجداتٌ وجد أظار) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ولا يكون على أن يجعل (وجدا) بمنزلة ركب وسفر، ألا ترى أنك

---

(١) قال صاحب الدر: وقرأ عاصم في رواية شيبان: "أُوتيتم" على البناء للمجهول ومعناه: ما آتاكم الله وأَقْدركم عليه من الأجرة، وهو في معنى قولِه تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ قوله: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ"سَلَّمْتم" أي: بالقولِ الجميلِ، والثاني: أَنْ يتعلَّق بـ"آتيتم"، والثالثُ: أن يكونَ حالًا من فاعل "سَلَّمْتم" أو "آتيتم"، فاعاملُ فيه حينئذٍ محذوفٌ أي: ملتبسين بالمعروفِ. الدر المصون ١ / ٥٧٥.

(٢) الدر المصون ١ / ٥٧٥.

(٣) [سورة: البقرة – الأية: ٢٣٤]

(٤) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة، انظر: اللسان مادة حور ٥ / ٣٠١، ومادة ظأر ٦ / ١٨٨ و(رأم) ١٥ /١١٤ و(مجر) ٣/٧ ومخر ٦/٧ و(بو) ١٨ / ١٠٨ والكامل ٧٢،٧٤/٤، ورغبة الآمل ٢٢٣/٨، ٢٢٤.

على هذا تضيف الشيء إلى نفسه، وهذا لا يجوز، ولا يستقيم أن تحمله على أنه ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه، كما يقول البغداديون(١) فى قوله تعالى: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾(٢).

توجيه قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾:

قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾(٣): وقرأ الجمهورُ: "تَمَسُّوهُنَّ" ثلاثيًا وهي واضحةٌ. وقرأ حمزة والكسائي: "تماسُّوهُنَّ" من المفاعلَةِ، فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ فاعَلَ بمعنى فَعَل كسافر، فتوافِقَ الأولى، ويُحْتَمل أَنْ تكونَ على بابِها من المشارَكَةِ، فإنَّ الفعلَ مِن الرجلِ والتمكينَ من المرأةِ، ولذلك قيلَ لها زانيةٌ، ورجَّح الفارسي قراءة الجمهورِ بأنَّ أفعالَ هذا البابِ كلَّها ثلاثيةٌ نحو: نكح فرع سفد وضربَ الفحلُ.(٤)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾(٥):

قال الفارسي: واعلم أن قولك للمرأة الواحدة "أنت ترين" الياء فيه علم للضمير، وليست لام الفعل؛ لأن لام الفعل قد حذفت كما أعلمتك، فإن خاطبت بذلك جماعة نسوة فقلت: "كيف ترين"؟ فالياء لام الفعل، وليست التى للضمير كما كانت فى خطاب الواحدة؛ ألا ترى أن قو لنا لجماعتهن "أنتن تذهبن" يلى فيه الباء التى هى لام الفعل علامة الضمير والتأنيث التى هى النون، فقياس المعتل من هذا قياس الصحيح، وكذلك لو قلت

(١) قول البغداديين والذي ذكره الفارسي هو: يكون التقدير (وأزواج الذين يتوفون منكم) انظر: إعراب القرآن أبو جعفر النحاس ٢٦٩/١، وقد قال أبو جعفر ومن أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال: التقدير (وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) ثم حذف المضاف كما قال الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما*** أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

(٢) البصريات صـ٧٣١.

(٣) البقرة ٢٣٦ (لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ)

(٤) الدر المصون ١ /٥٨١، ٥٨٢.

(٥) [سورة: البقرة - الأية: ٢٣٧] (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)

للواحدة: "كيف ترينك صانعة"؟ لكانت النون علامة الرفع، والياء علامة الضمير، ولو قلت لجماعة النساء: "كيف ترينكن صانعات"؟ لكانت النون علامة الضمير، والياء لام الفعل، كما أن الواو فى قوله: قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، والياء التى فى قوله: قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾[١]، لام الفعل، فلو لحق الجزم والنصب "ترين" و"تأتين" لحذفت النون للجزم والنصب، ولو لحقا فعل الجميع لم يحذف فى "لم تضربن" و "يريد أن تضربن".[٢]

توجيه قوله تعالى: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [٣]

قال الفارسي: ألا ترى أنك لو قلت هذا ثواء ساعة أو ثويت ثواء ساعة على أن تجعل الساعة وصفًا للثواء لم يحسن كما لا يحسن ثواء لا ساعة، وعلى هذا قوله: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [٤] وقد قال أبو الحسن في قوله: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ كأنه متاعًا لا إخراجًا فعلى هذا يكون صفة.[٥]

التوجيه الصرفي لقوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [٦] [٧]

قرأ نافع "عَسِيْتُم" هنا وفي القتال: بكسرِ السينِ، وهي لغةٌ مع تاءِ الفاعلِ مطلقًا، ومع نا، ومع نونِ الإناثِ نحو: عَسِينا وعَسِين، وهي لغةُ الحجاز، ولهذا غَلِطَ مَنْ قال: "عسى تُكْسَرُ مع المضر" وأَطْلَقَ، بل كان ينبغي له أن يُقَيِّدَ بما ذَكَرْتُ، إذ لا يقال: الزيدان عَسِيا

(١) [سورة: النساء – الأية: ١٩]

(٢) الحلبيات صـ٨٨

(٣) البقرة ٢٤٠ (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)

(٤) الأحزاب ٥٣ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا)

(٥) الشيرازيات صـ٤٥٤

(٦) البقرة ٢٤٦

(٧) قال صاحب الدر: عسى واسمُها، وخبرُها {أَلَّا تُقَٰتِلُواْ} والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابهُ محذوفٌ للدلالة عليه، وهذا كما توسَّط في قوله: {وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ} (البقرة: ٧٠)، وهذا على رأي مَنْ يَجْعَلُ "عسى" داخلةً على المبتدأ والخبرِ، ويقولُ إنَّ "أَنْ" زائدةٌ لئلا يُخْبَرَ بالمعنى عن العين، وأمّا مَنْ يرى أنّها تُضَمَّنُ معن فعلٍ متعدٍ فيقولُ: "عَسَيْتم" فعلٌ وفاعلٌ، و "أَنْ" وما بعدَها مفعولٌ به تقديرُه: هل قَارَبْتُم عدم القتالِ، فهي عنده ليسَتْ من النواسخِ، والأولُ هو المشهورُ.

والزيدون عَسِيوا بالكسرِ البتة.

قال الفارسي: "ووجهُ الكسرِ قولُ العربِ: "هو عَسٍ بكذا" مثلَ: حَرٍ وشَجٍ، وقد جاء فَعَل وفَعِل في نحو: نَقَم ونَقِم، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيْتُ، فإنْ أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ فقياسُ عَسِيتم – أي بالكسر – أن يقال: "عَسِيَ زيدٌ" مثل: "رَضِي زيدٌ". فإن قيل فهو القياسُ، وإنْ لم يُقَلْ فسائغٌ أن يُؤْخَذَ باللغتين، فتُسْتَعملَ إحداهما موضعَ الأخرى كما فُعِل ذلك في غيره" فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كسرُ سينِها مع الظاهرِ بطريق القياسِ على المضمرِ، وغيرُه من النحويين يمنعُ ذلك حتى مع المضمر مطلقًا، ولكن لا يُلتفت إليه لورودِه متواترًا، وظاهرُ قوله "قولُ العرب: عسيٍ" أنه مسموعٌ منهم اسمُ فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضًا عن ابن الأعرابي، وقد نَصَّ النحويون على أن "عسى" لا تتصرَّف.(١)

الاستشهاد بقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ (٢):

ولو قلت إن زيدًا آكل لطعامك لم يجز لأن حكم اللام أن تدخل على الخبر إذا كان في المعنى المبتدأ أو ما يؤول إلى ما هو في المعنى، فإذا انقضى الخبر فلا مدخل له في ما كان فضلة، وإنما دخلت عليها؛ حيث كانت متقدمة للخبر؛ لأن التقدير بها الدخول عليه كما كان التقدير به التقديم وعلى هذا قوله:

إن امرءًا خصني عمدًا مودته *** على التناء لعمري غير مكفور(١)

---

(١) قال صاحب الدر: واعلم أنَّ مدلولَ "عسى" إنشاءٌ لأنها للترجي أو للإشفاق، فعلى هذا: فكيف دَخَلَتْ عليها "هل" التي تقتضي الاستفهامَ؟ فالجوابُ: أن الكل محمولٌ على المعنى، قال الزمخشري: "والمعنى: هل قارَبْتم ألاَّ تقاتلوا، يعني: هل الأمرُ كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقولَ: عَسَيْتُم هو متوقعٌ عنده ومَظْنونٌ، وأرادَ بالاستفهام التقريرَ، وثَبَتَ أنّ المتوقَّع كائنٌ وأنه صائبٌ في توقعه، كقوله تعالى: {هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ} معناه التقريرُ"، وهذا من أَحسنِ الكلامِ، وأحسنُ مِنْ قول مَنْ زعم أنها خبرٌ لا إنشاءٌ، مُسْتَدِلًا بدخولِ الاستفهام عليها، وبوقوعِها خبرًا لإنَّ في قوله:

لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صائمًا *.........................

وهذا لا دليلَ فيه لأنه على إضمار القولِ كقوله:

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سيِّدَهمْ * لا تَحْسَبُوا ليلَهم عن ليلكِم ناما

ولذلك لا توصلُ بها الموصولات خلافًا لهشام.

(٢) البقرة ٢٤٨ وآل عمران ٤٩ هود ١٠٣.

(١) البيت من البسيط لأبي زيد الطائي، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤.

فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها، ومما يدل على أن التقدير به التقديم قولهم لهنك رجل صادق، فأوقعت على إن وصار هذا الإبدال إلى الهمزة، فالفصل الموقع بينهما بالمبتدأ في المعنى أو بالظرف وذلك نحو إن عندك لزيدًا و ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [١] وإن زيدًا لقائم فالإبدال هاهنا كالفصل ألا ترى أنها لم تجتمع من الحرف على الصورة التي تكون عليها في أكثر الكلام.[٢]

التوجيه الصرفي لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ [٣] قال الفارسي:

فأما "طالوت" من قوله: قال تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾، فلا يكون "فعلوت من الطول كـ "الرغبوت" و "الرهبوت" و "التربوت"، وإن كان قد روى فى بعض الآثار أنه كان أطول من كان فى ذلك الوقت. كما أن "جالوت" لا يكون "فعلوت" من "الجولان"، وإن كنت لو بنيت من "طلت" و "جلت" مثل "الرغبوت" لكان على هذا اللفظ ؛ لأنهما غير منصرفين فى التنزيل، ولو لم يكن أعجميًا لصرف ؛ لأنك لو سميت رجلًا بمثل "الرغبوت" و "الرهبوت" لصرفت فى المعرفة، فإذا كان الأمر فى هذا النحو على ما ذكرنا من أنه غير مشتق من العربى بالدلالة التى وصفنا، فـ "أسكرجة"، ونحوها من المخالفة للعربى فى الحروف والبناء، أجدر أن لا يكون مشتقًا.[٤]

توجيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ﴾ [٥]

قرأ الحَرَمِيَّان وأبو عمرو: "غَرفة" بفتحِ الغين والباقون بضمها. فقيل: هما بمعنى المصدرِ، إلاَّ أنهما جاءا على غيرِ الصدر كنبات من أَنْبَتَ، ولو جاءَ على الصدرِ لقيل: اغترافًا، وقيل: هما بمعنى المغْتَرَفِ كالأكل بمعنى المأكول، وقيل: المفتوحُ مصدرٌ قُصِدَ به الدلالة على الوَحْدَةِ فإنَّ "فَعْلَة" يدلُّ على المرَّة، والمضمُومُ بمعنى، فحيث جعلتهما مصدرًا فالمفعولُ محذوفٌ،

(١) البقرة ٢٤٨ وآل عمران ٤٩ هود ١٠٣.
(٢) العسكريات صـ١٤٤.
(٣) [سورة: البقرة – الأية: ٢٤٩]
(٤) الحلبيات صـ٣٥٢، ٣٥٣.
(٥) البقرة ٢٤٩.

تقديرُهُ: إلاَّ من اغترف ماءً، وحيث جعلَتهما بمعنى المفعولِ كانا مفعولًا به، فلا يُحتاج إلى تقديرِ مفعولٍ.

ونُقِلَ عن أبي عليّ أنه كان يُرَجِّح قراءة الضم لأنه في قراءةِ الفتح يَجْعلها مصدرًا، والمصدرُ لا يوافق الفعلَ في بنائِهِ، غنما جاء على حَذْفِ الزوائد وجَعْلُها بمعنى المفعول لا يُحْوِج إلى ذلك فكانَ أرجَح.(١)

توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾

قال الفارسي: من أضاف المصدر إلى الفاعل نحو قوله تعالى: قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٢)، لم يضف إليه اسم الفاعل فيقول: "هذا ضارب زيد" فيضيف الصفة، إلى الفاعل؛ من حيث كان اسم الفاعل هو الفاعل فى المعنى، والشىء لا يضاف إلى نفسه.(٣)

وقد قال في الشيرازيات: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ وانتصاب اسم الله في: عمرك الله بالمصدر على أنه مفعول به عمل فيه بعد أن أضيف إلى الفاعل كقوله: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٤)

توجيه قوله تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ (٥)

قرأ ابن كثير وأهل البصرة بالنصب في الثلاثة من غير تنوين الباقون بالرفع والتنوين

وكذلك إذا قال: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ كأنه استفهم باستفهامات جماعة كأنه أراد: هل من بيع؟ هل من خلة هل من شفاعة؟ فرفع الجواب على حسب السؤال فقال لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ولا شفاعةٌ؛ فوقع الجواب على حسب السؤال، ومن قال: (لا بيعَ فيه ولا ولا خلةَ ولا شفاعةَ) فكأنه استفهام واحد كأنه قال هل من بيع أو خلة أو شفاعة؟ فأنزل الله:

(١) الدر المصون ١ / ٦٠٥.

(٢) [سورة: البقرة – الآية: ٢٥١]

(٣) الحلبيات ص٢٩٩.

(٤) الشيرازيات: ٦٧.

(٥) البقرة ٢٥٤ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾

﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ فهو جواب واحد على كلام واحد.(١)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾(٢)

يناد: مطاوع "أدته"، وفي التنزيل قال تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ قال قتادة: لا يكرثه.(٣)

توجيه قوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

قوله: ﴿بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ (٤) متعلِّقٌ بـ"يكْفر"، والطاغوتُ بناء مبالغةٍ كالجَبَروت والملَكوت، واختُلِفَ فيه، فقيل: هو مصدرٌ في الأصلِ، ولذلك يُوَحَّد ويُذَكَّر، كسائرِ المصادرِ الواقعةِ على الأَعْيَان، **وهذا مذهبُ الفارسي**.(٥)

وقد قال في الشيرازيات: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

الطاغوت مصدر كالملكوت والجبروت والرغبوت والرهبوت، إلا أن الياء التي هي لام قدمت إلى موضع العين، فلما كانت متحركة بين متحركين انقلبت أيضًا كما انقلبت الياء والواو ألفًا في باب ودار وناب وعاب؛ لأن طاغ من طاغوت على وزن باب، فانقلبت لذلك ألفًا، ويشبه أن تكون الياء فيه قدمت إلى موضع العين حتى صار وزن الكلمة "فلعوت"، بعد أن كان "فعلوت" لما كان يلزم من تحريك الياء بالضم والياء إذا لزم تحركها في هذا النحو أسكنت، وإذا أسكنت لزم حذفها إذا اجتمعت مع ساكن آخر للالتقاء الساكنين، وكذلك الواو؛ ألا ترى أن اللام من "الأعلون والأشقون" لما لزم تحركها بالضم كما تحركت به في

(١) المنثورة صـ٨٩، ٩٠.

(٢) [سورة: البقرة – الأية: ٢٥٥] ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾

(٣) الحلبيات صـ١٤، كرثه الأمر يكرثه ويكرثه اشتد عليه وبلغ منه المشقة. تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر ٥/ ٤٠٥.

(٤) البقرة ٢٥٦ ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

(٥) الدر المصون ١ / ٦١٧

الأرذلون أسكنت ولما أسكنت فالتقت مع واو الجماعة أو يائه حذفت لالتقاء الساكنين في نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾[١] فكذلك فعلوت من الطغيان هذه صورتها، فلو أقرت في موضعها، ولم تقلب للزم حذفها، وقد قال النحويون: لو بنيت -مثل ملكوت- من غزوت ورميت لقلت: غزوت ورميت، فحذفت اللام لالتقاء الساكنين، ولو بنيت منها: مثل عنكبوت لقلت: رميوت وغزووت فحذفوا الياء[٢] التي كررت حتى صارت الكلمة على وزن عنكب، لما كان يلزم من تحريكها بالضم، وإنما قلت: إن اللام من طاغوت ياء لما ثبت في التنزيل من ذكر الطغيان في غير موضع، ولو كانت من الواو لصحت فيه، كما صحت في العدوان والرضوان والقنوان، فلما صحت الياء فيه كما صحت في البنيان والثنيان علمنا أن اللام منه ياء، وحكى أبو الحسن -في كتابه في القرآن-: إنهم قالوا: طغا يطغو -بالواو- فهذه لغة أخرى، وعلى هذه اللغة يجوز أن تكون الألف في طاغوت منقلبة عن الواو، وقالوا في المضارع: يطغا، وفي التنزيل: ﴿رَزَقْنَـٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[٣]

وحكى بعضهم في الماضي طغيت مثل بقيت والفتح أعلى، وهي لغة التنزيل قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَـٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾، فإذا كان كذلك لم نجعل لا تطغوا مضارع طغيت، ولكن جعلناه من طغا وفتح العين من المضارع في يطغى من أجل الحرف الحلقي، كما جاء يصغى ويمحا لذلك، ونجعل الألف منقلبة عن الياء لما ثبت في قوله الطغيان غير موضع، وعلى ما حكاه أبو الحسن يكون من الواو ومن جعل تطغا من طغيت جاز على غير قياس قوله أن يكسر التاء، فيقول: يطغا كما تقول يعلم ومن[٤] قال: طغا لم يجز كسر حرف المضارعة في قوله: فأما قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ﴾[١]، فالأوجه فيها: أن تكون الواو منقلبة من الياء، كما انقلبت واو في الرعوى والطغوى والبقوى، وهي من الياء، وكذلك جميع ما كانت

(١) محمد ٣٥.
(٢) الشيرازيات صـ٢٤٥.
(٣) سورة طه ٨١.
(٤) الشيرازيات صـ٢٤٦.
(١) الشمس ١١.

اللام منه ياء إذا بني منه فعلى قلبت الياء فيه واوًا، فإن كانت صفة لم يقلبوا، كقولهم: خزيا وريا، ولو كانت ريا صفة لكانت روا، ومن ثم قالوا لهذا النجم العوى، وهو من عويت قلبوا اللام التي هي ياء واو كما قلبوها في التقوى، ونحوه ومن قال يطغو كانت الواو في قوله تعالى: ﴿بِطَغْوَىٰهَآ﴾ لام الفعل كالدعوى، والعدوى فأما قوله تعالى: ﴿فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾[1]، فيحتمل تأويلين: أحدهما أن يكون وصفا كأنه بالريح الطاغية، فإن قال قائل: إذا زعمت أن طاغوت فلعوت من الطغيان كالرغبوت كالرهبوت، فهلا استدللت بما روي من قراء ة الحسن: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾[2] على أنه من الواو دون الياء ولو كان من الياء كما ذكرت لكان الطياغيت، فالقول فيه إن ذلك لا يفسد من أجل ما ذكرت، وذلك أنه يجوز أن تكون الألف لما كانت ثانية شبهت بالعين فأبدلت واوًا، كما قال بعضهم في تحقير ناب نويب فقلبها واوًا، وهي من[3] الياء بدلالة أنياب ونييب ويجوز أن يكون لما كانت ثانية بدلًا، ولم تكن من نفس الكلمة، وكانت على وزن حاطوم، وتابوت جعلت بمنزلة هذه الألف، ويجوز أن تكون كأشاوى وجباوة، ونحوه مما أبدلت فيه الياء واوًا على غير قياس، ويجوز أن يكون غيره في الجمع؛ لأن هذا النحو من الجمع قد غير هذا الحرف ألا ترى أن أبا الحسن قد أنشد:

تربعن من وهبين أو بسويقة * مشق السابي عن رؤوس الجاذر [4]

فكما أبدل منها الهمزة كذلك أبدلت من الياء فيها الواو، ويجوز أن يكون جاء بالجمع على لغة من قال: يطغو التي حكاها أبو الحسن؛ فإن قيل: إذا كان مصدرًا كما ذكرت؛ فكيف أنث في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [1]، فالقول: إنه إنما أنث لما قصد بها الآلهة وأريدت بها فأنثت الكلمة على تأنيثها يقوي ذلك قوله في الأخرى ﴿يُرِيدُونَ أَن

(١) الحاقة ٥.
(٢) البقرة ٢٥٧.
(٣) الشيرازيات صـ٢٤٧.
(٤) البيت لذي الرمة وهو من الطويل في ديوانه ٢٩٧ وأساس البلاغة (سبي) ومعجم البلدان ١/٣٤٥-٣٤٦ و٥/١٨٠-١٨١ وشرح الإيضاح ١٧٨ والتاج (حس) ٤/٢٤٠ والمقصور والممدود ٣٥٢
(١) الزمر ١٧.

يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [١]، فجاء على التذكير وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم﴾ [٢] والإفراد فيه مع إرادة الجمع به دلالة بينة على أنه مصدر كقوله:

.... ***** ......فهم رضى وهم عدل[٣]

وجمعه الحسن فيما روي عنه من قراءته (الطواغيت) كما تجمع بعض المصادر نحو الحلوم والألباب. قال جرير:

هل من حلوم لأقوام فتنذرهم **** ما جرب الناس من غضي وتضريسي [٤]

وأما الحانوت فمثل الطاغوت في الوزن والقلب إلا أن اللام منه واو وهو حنا يحنو قال:

ذاك وإني على جاري لذو حدب **** أحنو عليه بما يحنى على الجار [٥]

وكأنه قيل له الحانوت لأجرازه ما يرفع فيه، وحفظه إياه وجمعه حوانيت، فأما الحانة فوزنها في الأصل فاعلة حانية إلا أن اللام حذفت فصار لفظها بعد حذف اللام فاعة والحانياء بمنزلة القاصعاء، فهذا مما يدل أن اللام في حانة محذوفة، فإن قال قائل: لم لا تقول[٦] أنها في الصلة فعلة ثم قلبت فصارت فلعة فيكون قلبها كالقلب الذي ذكرته في حانوت وطاغوت وما أشبه ذلك من نحو جاه ووجه وما يكثر من هذا النحو؟ فالقول: إن ما ذكره لا يجوز لأمرين: أحدهما: أنهم قالوا في جعمها حوان كجوار وغواش يدل على ذلك قول أمية:

ولا غرو إلا الديك مد من خمرة *** نديم الغراب لا يمل الحوانيا[١]

فالحواني فواعل فإذا كانت فواعل كان واحدها حانية كما أن قولهم الهواني لأضلاع

(١) النساء ٦٠.

(٢) البقرة ٢٥٧.

(٣) الشيرازيات صـ٢٤٩.

(٤) البيت من البسيط لجرير شرح ديوانه (الصاوي) ٣٢٣ والحجة ٣٢٣/١

(٥) من البسيط الشيرازيات صـ٢٥٠

(٦) الشيرازيات صـ٢٥٠.

(١) البيت من الطويل لأمية انظر ديوانه ٤١

الزور واحدها بانية فيما سمعت ابا اسحاق والآخر أنهم نسبوا إليها فقالوا حانوي كما أنهم إذا نسبوا إلى قاض ونحوه قالوا: قاضوي وأنشد سيبويه(١):

لنا بالشرب إن لم يكن لنا **** دوانيق عند الحانوي ولا نقد(٢)

وزعم أن الأجود فيه حاني بحذف اللام وأنشد:

كأس عزيز من الأعناب عتقها **** لبعض أربابها حانية حوم(٣)

وحكى سيبويه عن الخليل في قولهم ما باليت به بالة أن الأصل فيه بالية، مثل: العاقبة والعافية؛ فحذفت الياء التي هي لام منه، وحكى(٤) الفراء عن الكسائي أنه قال في آية: أنها فاعلة فما ذكرناه عن الخليل والكسائي في حذف ياء فاعلة، مثل ما قلناه من حذف الياء التي هي لام من حانة، فأما جالوت وطالوت فإنهما –وإن كانا على لفظ فعلوت من الطول والجولان– فليسا منهما –وإن ذهبا إليه– من ليس هو من أهل هذا الشأن يدلك على أنهما ليسا مما ذكرنا امتناعهما من الصرف؛ فدل ذلك على أنهما أعجميان، وإذا كانا أعجميين كان ذلك موافقة في اللفظ بين اللغتين، ومثل ذلك: قابوس وإبليس، ليسا من لفظ قبس وأبلس العربيين.(٥)

توجيه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾

قوله: ﴿يُخْرِجُونَهُم﴾ (١) هذه الجملةُ وما قبلَها من قولِهِ: "يُخْرِجُهم" الأحْسنُ فيها ألاَّ يكونَ لها محلٌّ من الإِعراب، لأنهما خَرَجا مخرجَ التفسيرِ للولاية، ويجوزُ أن يكونَ "يُخْرِجُهم" خبرًا

(١) الشيرازيات صـ٢٥١.

(٢) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٦٦٥ اللسان عون ١٧ / ١٧٢ الكتاب الشنتمري ٧١/٢

(٣) البيت من البسيط لعلقمة بن عبدة ديوانه ليبزك ٨ العقد الثمين ١١٣ المفضليات ٤٠٢ اللسان (حوم) الكتاب ٧٢/٢

(٤) الشيرازيات صـ٢٥٢.

(٥) الشيرازيات صـ٢٥٠: ٢٥٣.

(١) سورة: البقرة – الأية: ٢٥٧ (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)

ثانيًا لقولِهِ: "الله" وأن يكونَ حالًا من الضمير في "وليُّ"، وكذلك "يُخْرجونهم" والعامِلُ في الحال ما في معنى الطاغوت، وهذا نظيرُ ما قاله الفارسي في قولِهِ: ﴿نَزَّاعَةً ﴾[1] إنها حالٌ العاملُ فيها " لَظَىٰ ".

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾ [2]

قال الفارسي: والحمل على المعنى أكثر من ذلك فى العطف وغيره؛ فمن ذلك قوله: قال تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾، لما كان معنى قوله: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [3]، أرأيت كالذى حاج إبراهيم فى ربه أو كالذى مر على قرية. ومن ذلك قوله: قال تعالى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [4]، وقوله: قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾ [5]، لما كان المعنى فى قولك: ما لى لا أراه، وما لنا لا نراهم: أخبرونا عنهم، صار الاستفهام محمولًا على معنى الكلام، حتى كأنه قال: أخبرونى عن الهدهد أشاهد هو أم كان من الغائبين.

وكذلك الأخرى فى من وصل الهمزة ولم يقطعها فى قوله: قال تعالى: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[6]، فكما استقام الحمل على المعنى فى هذا النحو، كذلك حمل الآية عليه فيما نرى أنه مذهب أبى الحسن.[1]

المطلب الثالث: من الآية ٢٦٠: ٢٨٥

---

(١) سورة المعارج ١٦ (كَلَّا إِنَّهَا لَظَى (١٥) نَزَّاعَةً لِلشَّوَى (١٦))

(٢) [سورة: البقرة - الأية: ٢٥٩]

(٣) [سورة: البقرة - الأية: ٢٥٨]

(٤) [سورة: النمل - الأية: ٢٠]

(٥) [سورة: ص - الأية: ٦٢]

(٦) [سورة: ص - الأية: ٦٣]

(١) الحلبيات صـ١٥٣

توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

قوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ (١) قرأ حمزة بكسر الصادِ، والباقونَ بضمِّها وتخفيفِ الراء، واختُلِف في ذلك فقيل: القراءتان يُحتمل أَنْ تكونا بمعنىً واحدٍ، وذلك أنه يقال: صارَه يَصُوره ويَصِيره، بمعنى قَطَعه أو أماله، فاللغتان لفظٌ مشتركٌ بين هذين المعنيين، والقراءتان تَحْتَمِلهما معًا، وهذا مذهبُ أبي عليّ. (٢)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾

على الفعلان نذر وأنذر

فقد قال في العضديات:

﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ (٣) ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ (٤)

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ (٥)

﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ مثل النذير والنذر كالنكير والنكر صفة جاءت على فعل. (١)

إعراب قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ

(١) البقرة ٢٦٠.
(٢) الدر المصون: ١/ صـ٦٣١، ٦٣٢.
(٣) الأنعام ٥١.
(٤) سورة:فصلت الآية: ١٣.
(٥) البقرة ٢٧٠.
١ انظر: العضديات صـ١٣٠.

لَكُمْۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (١)

فأما قوله ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ فلا تكون ما فيه إلا منصوبة وهي منكورة؛ لأنها إنما تتعرف بالصلة ولا صلة ها هنا فتعرفها؛ فأما هي من قوله: (نعم ما هي) فهي المخصوص بالمدح والمعنى: إن تبدوا الصدقات نعم شيئا إبداؤهما، فحذف المضاف الذي هو الإبداء وأقيم المضاف إليه مقامه، ويبين ذلك قوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فكما أن هو في قوله ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ كناية عن الأخفاء، كذلك هي في قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾تقديره فنعم شيئًا إبداؤها، واستعملت ما في قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ بغير صلة ولا صفة لما أريد بها الشياع، فهذه صورة استعملت فيه (ما) موصولة، وقد جاءت مفردة غير موصوفة، وذلك على ضربين: أحدهما أن يكون في الخبر، والآخر أن يكون في غير الخبر، فأما مجيئها في الخبر غير موصوفة، فعلى ضروب من ذلك قولهم في التعجب: ماأحسن زيدا. في قول الخليل وسيبويه (ما) عندهما اسم مبتدأ في موضع رفع وأحسن خبره، وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل يعود إلى (ما) وزيد المنتصب مفعول هذا الفعل، ومثل (ما) في التعجب في أنه لا صلة له ولا صفة قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ وقالوا: دققته دقًّا نعمما أي نعم دقًّا، وقالوا: إني مما أن أصنع (فما) في هذا الموضع أيضًا غير موصوفة، والتقدير: إني من امريء أن أصنع، فيجوز أن يكون أصنع بدلًا من (ما) كأنه قال إني من امريء أن أصنع، وهذا كلام يقوله المجد في عمله المنكمش فيه فيجعل نفسه، كالحدث لشدة جده فيه وانصرافه إليه كما قال:

وصدت فأعدانا بهجر صدودها *** وهن من الأخلاف قبلك والمطل (٢)

فإنما جعلهن من الأخلاف لكثرة ذلك منهن ودوام تعاطيهن له، ومن قال: إني مما أصنع أمكن أن تكون ما على ضربها من الصلة والصفة إلا أنه حذف العائد إليها. والتقدير

(١) البقرة آية: ٢٧١.

(٢) البيت من الطويل للبعيث الخصائص ٢ / ٣٠٢ و ٣ / ٢٦٠ والمحتسب ٢ /٤٦

أصنعه[١].

وأما كون (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر فقولك يعجبني ما قمت، وأحب ما صنعت، فهذا بمنزلة يعجبني قيامك وأحب صنيعك، كما أن قولك يعجبني أن قمت وأحب أن صنعت كذلك، وما هذا عند سيبويه حرف كما أن (أن) كذلك ويدل على ذلك: نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[٢]، فتقدير هذا بكونهم كاذبين، ولا راجع في هذا الكلام من الصلة إلى الموصول، ومن هذا قوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾[٣] [الأعراف: ٥١] فموضع ﴿مَّا كَانُوا﴾ جر بالعطف على الكاف الجارة التقدير كنسيان لقاء يومهم هذا، وككونهم بآياتنا جاحدين، فأما قوله ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ فيجوز أن تكون (ما) موصولة، ويجوز أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر فيكون التقدير: ومن رزقهم ينفقون، ومعنى ينفقون من رزقهم لا يتعدون مالهم إلى مال غيرهم على وجه الاغتصاب، وإن جعلتها موصولة قدرت في الصلة حذف الهاء: ومما رزقناهموه، أي: من الذي رزقناهموه، ويدل على ذلك قوله: ﴿قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾[٤]، فالتقدير فيه رزقناه، ورزقت يتعدى إلى مفعولين. ومن ذلك قوله: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[٥] أي: دوامي فيهم، والمعنى وقت دوامي فيهم فحذف الوقت أو ما أشبهه من ظروف الزمان كقولهم: مقدم الحاج وخفوق النجم، أي: وقت مقدم الحاج.

---

(١) الشيرازيات صـ ٥٥١: ٥٥٣.
(٢) البقرة آية ١٠٢.
(٣) الأعراف ٥١.
(٤) البقرة ٥٢.
(٥) المائدة ١١٧.

ومما يجوز أن تكون (ما) فيه نافية قوله: ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾(١) أي: لم تعمله أيديهم، فهذا في المعنى كقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾(٢) فنسب الفعل إلى القديم سبحانه لما كان بأقداره وتمكينه. وقد رمى النبي ﷺ بالتراب والحصى في وجوههم فقال شاهت الوجوه وعلى هذا قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾(٣) فنسب الفعل إليه لما كان بأقداره وتمكينه، ويجوز ان تكون (ما) بمنزلة الذي لياكلوا من ثمره ومن الذي عملته أيديهم، وعلى هذين الوجهين جميعًا قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾(٤) على النفي وعلى الصلة، فالنفي على: لم يكفر ولم ينزل على الملكين ببابل السحر. ومن جعل (ما) فيما أنزل موصولة جاز أن يكون موضعها نصبًا على تقدير يعلمون الناس السحر، ومعنى إنزال السحر على الملكين إنما هو لأن يجتنباه وينهيا عن العمل به، كما يعرف المؤمن الزنا والسرقة ونحوهما من المحظورات ليجتنبه ولا يعول به.(٥)

توجيه قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾:

قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٦): الفاءُ جوابُ الشرط، و"نِعْمَ" فعلٌ ماضٍ للمدح نقيضُ بئس، وحكمُها في عدمِ التصرفِ والفاعلِ واللغاتِ حكمُ بئس كما تقدَّم فلا حاجَةَ إلى الإطالة بتكررِهِ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي هنا وفي النساء: "فَنَعِمَا" بفتحِ النونِ وكسرِ العينِ، وهذه على الأصلِ؛ لأنَّ الأصل على "فَعِل" كعَلِم وقرأ ابن كثير وورش وحفص بكسر النونِ والعينِ، وإنما كَسْرُ النونِ إتباعًا لكسرةِ العينِ، وهي لغةُ هُذَيْل، قيل: وَتَحْتمل قراءةُ كسرِ

(١) يس ٣٥.

(٢) الأنفال ١٧.

(٣) الواقعة ٦٣، ٦٤.

(٤) البقرة ١٠٢.

(٥) الشيرازيات ص٥٦٣: ٥٦٦.

(٦) البقرة ٢٧١ ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

العين أن يكونَ أصلُ العينِ السكونَ، فلمَّا وقعتْ بعدَها "ما" وأَدْغَمَ ميم "نِعْم" فيها كُسِرَتْ العينُ لالتقاء الساكنين، وهو محتملٌ، وقرأ أبو عمرو وقالون وأبو بكر بكسرِ النون وإخفاء حركةِ العين، ورُوي عنهم الإسكانُ أيضًا، واختاره أبو عبيد، وحكاه لغةً للنبي ﷺ في نحو قولِهِ: "نِعْمَّا المالُ الصالحُ مع الرجلِ الصالحِ" والجمهورُ على اختيارِ الاختلاسِ على الإسكانِ، بل بعضُهم يَجْعَلُهُ من وَهْم الرواة عن أبي عمرو، ومِمَّن أنكره المبرد والزجاج والفارسي قالوا: لأنَّ فيه جمعًا بين ساكنين على غير حَدِّهما، قال المبرد: "لا يَقْدِرُ أحدٌ أن ينطِقَ به، وإنما يرومُ الجمعَ بين ساكنين فيحرِّكُ ولا يَشْعُر" وقال الفارسي: "لعل أبا عمرو أخفى فظنَّه الراوي سكونًا"، وقد تقدَّم الكلام على "ما" اللاحقةِ لنِعْم وبِئْس، و"هي" مبتدأ ضميرٌ عائدٌ على الصدقات على حَذْف مضاف، أي: فنِعْم إبداؤها، ويجوز أَنْ لا يُقَدَّر مضافٌ، بل يعودُ الضميرُ على "الصدقات" بقيد صفةِ الإبداء تقديرهُ: فنِعِمَّا هي أي: الصدقاتُ المبْدَاةُ، وجملةُ المدحِ خبرٌ عن "هي"، والرابطُ العمومُ، وهذا أَوْلى الوجوهِ، وقد تقدَّم تحقيقُها.(١)

إعراب قوله تعالى: ﴿إِلْحَافًا﴾:

قوله: ﴿إِلْحَافًا﴾(٢)، وقد شَبَّه الزجاج -رحمه الله تعالى- معنى هذه الآيةِ الكريمة بمعنى بيت امرىء القيس وهو قوله:

١٠٨٨ - على لاحِبٍ لا يُهْدى بمَنارِهِ * إذا سافَه العَوْدُ النباطيُّ جَرْجَرا(٣)

وطريقُ أبي إسحاق الزجاج هذه قد قَبِلها الناسُ ونَصَروها واستحسنوا تنظيرَها بالبيت، كالفارسي وأبي بكر بن الأنباري، **قال أبو علي**: "لم يُثْبِتْ في قوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ مسألةً فيهم، لأن المعنى: ليس منهم مسألةٌ فيكونَ منهم إلحافٌ، ومِثْلَ ذلك قولُ الشاعر:

---

(١) الدر المصون ١ / ٦٥٠

(٢) البقرة ٢٧٣ (لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ)

(٣) انظر ديوانه ٩٥ أمالي بن الشجري (١/ ١٩٢) الخصائص ٣/ ١٦٥ معاني الزجاج ١/ ٣٥٧ آمالي المرتضي ١/ ١٦٥

١٠٨٩ – لا يَفْزَعُ الأرنبُ أهوالَها * ولا ترى الضَبَّ بها يَنْجَحِرْ(١)

أي: ليس فيها أرنبٌ فيفزعَ لهولِها ولا ضَبٌّ فينجحرَ، وليس المعنى أنه ينفي الفزعَ عن الأرنبِ والانجحار عن الضب، .(٢)

توجيه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

قال الفارسي في كتاب المسائل المنثورة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.(٣)

الآية التي في كتاب المسائل المنثورة هي الآية السابقة، وهي ليست محل الشاهد، وقد كتبت الآية في المسائل المنثورة خطأ حيث قد كتبت فلهم أجرهم.

الآية محل الشاهد هي: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٤)

فدخلت الفاء لأن في الكلام معنى الجزاء، فلذلك جاز في أي في الخبر؛ لأنها مبهمة وفيها معنى الجزاء؛ فلذلك أجيبت بالفاء.

ولا يجوز إذا حذفت الفاء أن تكون جزاء إذا قلت (أيهم تحب لك) (وكل رجل يأتيني له درهم) لأن الدرهم قد يجوز أن يستحقه لوجوه فإذا أدخلت علم أنه للجزاء.(٥)

توجيه قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾(١):

(١) البيت لابن أحمر انظر آمالي بن الشجري ١/١٩٢ الخصائص ٣ / ١٦٥

(٢) الدر المصون ١ / ٦٥٧: ٦٥٩

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٧.

(٤) سورة البقرة آية ٢٧٤.

(٥) المنثورة صـ١٢٠.

(١) سورة البقرة آية ٢٧٩.

قوله تعالى: ﴿فَأْذَنُواْ﴾: قرأ حمزة وأبو بكر عن عاصمٍ: "فآذِنوا" بألف بعد الهمزةِ، والباقون بدونِ ألف، ساكنَ الهمزةِ.

فالأُولى من آذَنَه بكذا أي: أَعْلَمه كقولِهِ: ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [(1)]، والمعنى: أَعْلِمُوا غيرَكم، أُمِرَ المخاطبون بتركِ الربا أَنْ يُعْلِمُوا غيرَهم مِمَّنْ هو على حالهم في المِقامِ بالرِّبا بمحاربةِ اللهِ ورسولِهِ، فالمفعولُ هنا محذوفٌ، وقد صَرَّحَ به الشاعرُ في قولِهِ:

١١١٤ – آذَنَتْنَا بِبَيْنِها أسماءُ * رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ[(2)]

وفي قولِهِ تعالى: ﴿ءَاذَنتُكُمْ﴾، وقيل: الهمزةُ في "فَأْذَنُوا" للصيرورةِ لا للتعديةِ، والمعنى: صِيروا عالِمين بالحربِ، قاله أبو البقاء، وفيه بُعْدٌ كبير.

وقراءةُ الباقين أَمْرٌ من: أَذِنَ يَأْذَنُ أي عَلِمَ يَعْلَمُ أي: فاعلَموا يُقال: أَذِن به فهو أَذِين، أي: عَلِمَ به فهو عليم.

ورجَّح جماعةٌ قراءةَ حمزةَ، قال مكيّ: "لولا أَنَّ الجماعَةَ على القصرِ لكان الاختيارُ المدَّ. ووجَّه ذلك أن آذَنَ بالمدِّ أَعَمُّ من أَذِنَ بالقصر، لأنهم إذا أَعلمُوا غيرَهم فقد عَلِموا هم ضرورةً، من غيرِ عكسٍ، أو يَعْلَمُون هم بأنفسِهم ولا يَعْلَمُ غيرُهُم". قال: "وبالقصرِ قرأ علي بن أبي طالب وجماعةٌ".

وعَكَسَ أبو حاتمٍ فرجَّح قراءةَ القصرِ، واستبعدَ قراءةَ المدِّ قال: "إذا الأمرُ فيه بالحربِ لغيرِهم والمرادُ هم؛ لأنهم المخاطَبون بتركِ الربا"، وهذا الذي قالَه غيرُ لازمٍ؛ لأنك إذا كنتَ على حالةٍ فقلتُ لك يا فلان: "أعلِمْ فلانًا أنه مرتكبُ قبيحًا" وهو شيءٌ مماثِلٌ لِما أنت عليه عِلِمْتَ قطعًا أنك مأمورٌ به أيضًا، بل هو أَبْلَغُ من أمري لك مواجهةً، وكذلك قال ثعب، قال: "الاختيارُ قراءةُ العامة من الإِذن لأنه يُفَسِّر كونوا على إذْنٍ وعِلْمٍ، ولأنَّ الكلامَ يَجْرى به على وجهٍ واحدٍ وهو أَدَلُّ على المرادِ، وأقربُ في الأفهام"، وقال أبو عبيدة: "يقال: أَذِنْتُه بالشيء فَأَذِنَ به"، أي: عَلِمَ، مثل: أَنْذَرْتُهُ بالشيء فَنَذِرَ به، فجعله مطاوعًا لأَفْعَلَ.

وقال أبو عليّ: "وإذا أُمروا بإعلامِ غيرِهم عَلِموا هم لا محالَةَ، ففي إعلامِهِم علمُهم،

(١) سورة الأنبياء: آية ١٠٩ (فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ)

(٢) البيت للحارث بن حلزة شرح المعلقات للتبريزي ٤٣١ الخصائص ١/ ٢٤١

ليس في علمِهم إعلامُهم غيرَهم، فقراءةُ المدِّ أرجحُ لأنها أبلغُ وأكدُ.[١]

توجيه قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾:

قولُهُ: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[٢] فيها وجهان، أظهرهُما: أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها، أخبرُهم تعالى بذلك أي: لا تَظْلِمُون غيرَكم بأَخْذِكُمْ الزيادةَ منه، ولا تُظْلَمون أنتم أيضًا بضياع رؤوسِ أموالِكم.

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في "لكم" والعاملُ ما تضمَّنه الجارُّ من الاستقرارِ لوقوعِهِ خبرًا في رأي الأخفش.

وقرأ الجمهورُ الأولَ مبنيًا للفاعلِ والثاني مبنيًا للمفعولِ. ورَوَى أبان والمفضَّلُ عن عاصم بالعكسِ، ورجَّح الفارسي قراءةَ العامةِ بأنها تناسِبُ قولَه: ﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ في إسنادِ الفعلين إلى الفاعلِ، فَتَظْلِمُون مبنيًا للفاعل أَشْكَلُ بما قبله، وقال أبو البقاء: "يُقْرَأُ بتسمية الفاعل في الأول وتَرْكِ التسميةِ في الثاني، ووجهُه أنَّ مَنْعَهم من الظلمِ أهمُّ فبُدِىءَ به، ويُقرأ بالعكسِ، والوجهُ فيه أنه قَدَّمَ ما تطمئِنُّ به نفوسُهم من نفي الظلمِ عنهم، ثم مَنَعَهم من الظلمِ، ويجوزُ أن تكونَ القراءتان بمعنى واحدٍ لأنَّ الواوَ لا تُرَتِّبُ.[٣]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾:

قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٤] في "كان" هذه وجهان، أحدُهما: -وهو الأظهر- أنها تامةٌ بمعنى حَدَثَ ووُجِدَ أي: وإن حَدَثَ ذو عسرةٍ فتكتفي بفاعلِها كسائرِ الأفعال، قيل: وأكثرُ ما تكونُ كذلك إذا كانَ مرفوعُها نكرةً نحو: "قد كان مِنْ مَطَرٍ"، والثاني: أنها الناقصةُ والخبرُ محذوفٌ.

وتَقَوَّى الكوفيون بقراءةِ عبدِ الله وأُبَيّ وعثمان: "وإن كان ذا عُسْرةٍ" أي: وإنْ كان الغريمُ

---

(١) الدر المصون ١ / ٦٦٦، ٦٦٧.

(٢) البقرة ٢٧٩ (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ).

(٣) الدر المصون ١ / ٦٦٧، ٦٦٨.

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٠ (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ).

ذا عسرةٍ. قال أبو عليّ: "في "كان" اسمُها ضميرًا تقديرُه: هو، أي الغريمُ، يَدُلُّ على إضمارِهِ ما تقدَّم من الكلامِ، لأنَّ المرابي لا بُدَّ له مِمَّنْ يُرابيه".(١)

توجيه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾:

قوله: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (٢) قرأ نافع وحده: "مَيْسُرَة" بضم السين، والباقون بفتحِها، والفتحُ هو المشهورُ إذ مَفْعَل ومَفْعَلَه بالفتحِ كثيرٌ، ومَفْعُلٌ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي، وسأُورد منه ألفاظًا، وأَما مَفْعُلة فقالوا: قليلٌ جدًا وهي لغةُ الحجاز، وقد جاءَتْ منها ألفاظٌ نحو: المَسْرُوقَة والمَقْبُرَةِ والمَشْرُبة، والمَسْرُبة والمَقْدُرَة والمَأْدُبَة والمَفْخُرَة والمَزْرُعة ومَعْوُلَة ومَكْرُمَة ومَأْلُكة.

وقد رَدَّ النحاسُ الضمَّ تجرُّؤًا منه، وقال: "لم تَأْتِ مَفْعُلة إلا في حروفٍ معدودةٍ ليس هذه منها، وأيضًا فإنَّ الهاءَ زائدةٌ ولم يأتِ في كلامِهِ مَفْعُل البتةَ" انتهى. وقال سيبويه: "ليس في الكلامِ مَفْعُل".

قال أَبو علي: "يعني في الآحادِ"، وقد حَكَى عن سيبويه "مَهْلَك" مثلثَ اللام، وقال الكسائي:

"مَفْعُل" في الآحادِ، وأوردَ منه: مَكْرُمًا في قولِ الشاعر:

١١١٧ - ليومِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ * ....(٣)

ومَعْوُن في قولِ الآخر -وهو جميل-:

١١١٨ - بُثَيْنُ الزمي "لا" إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ * على كثرةِ الواشين أيُّ مَعْونِ(٤)

ومَأْلُكًا في قول عديّ:

١١١٩ - أَبْلِغِ النعمانَ عني مَأْلُكاً * أنه قد طالَ حَبْسي وانتظاري(١)

وهذا لا يَرِدُ على سيبويهِ لوجهين، أحدُهما: أنَّ هذا جمعٌ لمِكْرُمَة ومَعُونَةَ وَمَأْلُكَة، وإليه

(١) الدر المصون ١ / ٦٦٨، ٦٦٩.

(٢) البقرة ٢٨٠.

(٣) البيت لأبي الخرز الحماني وهو من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ الخصائص ٣١٢/٣ معاني الفراء ١٥٢/٢

(٤) انظر ديوانه ٢٠٨ إصلاح المنطق ٢٤٩ المحتسب ١٤٤/١ اللسان (عون)

(١) انظر ديوانه ٩٣ المحتسب ٤٤/١ البحر ٣٤٠/٢ حاشية ياسين ٧٩/٢

ذهب البصريون والكوفيون خلا الكسائي، ونُقِلَ عن الفراء أيضًا، والثاني: أن سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول: "لم يَرِدْ كذا"، وإن كان قد ورَدَ منه الحرفُ والحرفان، لعدمِ اعتدادِهِ بالنادر القليلِ.

وإذا تقرَّر هذا فقد خَطَّأَ النحويون مجاهدًا وعطاءً في قراءتهما: "إلى مَيْسُرِهِ" بإضافة "مَيْسُر" مضمومَ السينِ إلى ضميرِ الغريمِ، لأنهم بَنَوْهُ على أنه ليسَ في الآحادَ مَفْعُل، ولا ينبغي أن يكونَ هذا خطأ، لأنه على تقديرِ تسليمِ أنَّ مَفْعُلًا ليس في الآحادِ، فَمَيْسُر هنا ليس واحدًا، إنما هو جَمْعُ مَيْسُرَة كما قلتم أنتم: إن مَكْرُمًا جمع مَكْرُمَة ونحوه، أو يكونُ قد حَذَفَ تاءَ التأنيثِ للإضافةِ كقوله:

١١٢٠ - إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَّيْنَ فانجردوا * وأَخْلَفوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا (١)

أي: عِدة الأمر، ويَدُلُّ على ذلك أنهم نَقَلوا عنهما أنهما قرآ أيضًا: "إلى مَيْسَرِهِ" بفتح السينِ مضافًا لضميرِ الغريمِ، وهذه القراءةُ نَصٌّ فيما ذكرْتُهُ لك من حذفِ تاءِ التأنيثِ للإضافةِ لتوافق قراءةَ العامةِ: "إلى مَيْسَرَة" بتاءِ التأنيث.

وقد خَرَّجها أبو البقاء على وجهٍ آخرَ، وهو أَنْ يكونَ الأصلُ: "ميسورِه" فَخُفِّفَ بحذفِ الواوِ اكتفاءً بدلالةِ الضمةِ عليها، وقد يتأيَّدُ ما ذَكَرَهُ على ضَعْفِهِ بقراءةِ عبد الله، فإنه قرأ: إلى مَيْسُوره" بإضافةِ "مَيْسور" للضمير، وهو مصدرٌ على مفْعُول كالمجْلود والمعْقُول، وهذا إنما يتمشَّى على رأي الأخفش، إذ أَثْبَتَ من المصادرِ زنة مَفْعُول، ولم يُثْبِتْ سيبويه. (٢)

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ (١) على أن قوله ﷺ : (المرء مجزي بما فعل إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر)(٢) أجاز فيه الرفع أيضًا إن خير فخير بإضمار كان المستغنية التي في قوله

(١) البيت للفضل بن عباس انظر الخصائص ١٧١/٣ التصريح ٣٦٩/٢ الأشموني٢٣٧/٢ أوضح المسالك ٣٤٦/٣

(٢) الدر المصون ١ / ٦٦٩، ٦٧٠.

(٣) البقرة ٢٨٠.

(١) النساء ٢٩.

(٢) كشف الخفا والإلباس عما اشتهر من الأحاديث بين الناس للعجلوني.

تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [(١)] وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [(٢)(٣)]

توجيه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ﴾:

قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ﴾ [(٤)] قرأ حمزةُ بكسر "إنْ" على أنَّها شرطيةٌ، والباقون بفتحِها، على أنَّها المصدريةُ الناصبةُ، فأمَّا القراءةُ الأولى فجوابُ الشرطِ فيها قولُه "فتذكِّرُ"، وذلك أنَّ حمزةَ –رحمه الله– يقرأ: "فَتُذَكِّرُ" بتشديدِ الكافِ ورفعِ الراءِ فَصَحَّ أن تكونَ الفاءُ وما فيه حَيِّزها جوابًا للشرطِ، ورَفَعَ الفعلَ لأنه على إضمارِ مبتدأ، أي: فهي تُذكِّر، وعلى هذه القراءةِ، فجملةُ الشرطِ والجزاءِ؛ هل لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فقال ابن عطيةَ: "إنَّ محلَّها لارفعُ صفةً لامرأتين"، وكان قد تقدَّم أنَّ قولَه: "مِمَّن تَرْضَوْنَ " صفةٌ لقولِه "فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ " قال الشيخ: "فصار نظيرَ "جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان" وفي جوازِ مثلِ هذا التركيبِ نظرٌ، بل الذي تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ "حُبْلَيَان" على "عقلاء"؛ وأمَّا إذا قيل بأنَّ " مِمَّن تَرْضَوْنَ " بدلٌ من رجالكم، أو متعلِّقٌ باستشهدوا فيتعذَّرُ جَعْلُه صفةً لامرأتين للزومِ الفصلِ بين الصفةِ والموصوف بأجنبي"، قلت: وابن عطية لم يَبْتَدِعْ هذا الإعرابَ، بل سَبَقَه إليه الواحدي فإنه قال: "وموضعُ الشرطِ وجوابُه رفعٌ بكونِهما وصفًا للمذكورين، وهما

(١) البقرة ٢٨٠.

(٢) النساء ٢٩.

(٣) العضديات صـ١٨٢ ، ١٨٣.

(٤) البقرة ٢٨٢ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

"امرأتان" في قوله: "فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ " لأنَّ الشرطَ والجزاءَ يُوصَفُ بهما، كما يُوصَلُ بهما في قولِه ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾ [الحج:٤١]

﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(١)، والظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ الشرطيةَ مستأنفةٌ للإخبار بهذا الحكمِ، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأن قائلًا قال: ما بالُ امرأتين جُعِلَتا بمنزلةِ رجل؟ فأُجيبَ بهذه الجملةِ.

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ ف"أَنْ" فيها مصدريةٌ ناصبةٌ بعدَها، والفتحةُ فيه حركةُ إعرابٍ، بخلافِها في قراءةِ حمزة، فإنها فتحةُ التقاءِ ساكنين، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغامِ في الثانية، والثانيةُ مُسَكَّنةٌ للجزم، ولا يمكنُ إدغامٌ في ساكنٍ، فَحرَّكْنا الثانيةَ بالفتحةِ هربًا من التقائِهما، وكانتِ الحركةُ فتحةً، لأنها أَخَفُّ الحركاتِ، وأَنْ وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذفِ حرفِ الجر، وهي لامُ العلة، والتقديرُ: لأنْ تَضِلَّ، أو إرادةَ أَنْ تَضِلَّ.

وقد ذهب الجرجاني في هذه الآيةِ إلى أنَّ التقديرَ: مخافةَ أَنْ تَضِلَّ، وأنشد قول عمروٍ:

١١٢٥ - .... * فَعَجَّلْنا القِرى أَنْ تَشْتِمُونا(٢)

أي: مخافَةَ أَنْ تَشْتِمونا"، وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه "فَتُذَكِّرَ" لأنه كان التقديرُ: فاستشهِدوا رجلًا وامرأتين مخافةَ أَنْ تضِلاًّ إحداهما، ولكنَّ عَطْفَ قوله: "فتذكِّر" يُفْسِده، إذ يَصِيرُ التقديرُ: مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفًا منه، بل هو المقصودُ، قال أبو جعفر: "سمعتُ عليَّ بن سليمان يَحْكي عن أبي العباس أن التقديرَ كراهةَ أَنْ تَضِلَّ" قال أبو جعفر: "وهو غلطٌ إذ يصيرُ المعنى: كراهةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهُما الأخرى" انتهى.

وذهب الفراء إلى أغربَ مِنْ هذا كلِّه فَزَعَمَ أَنَّ تقديرَ الآيةِ الكريمة: "كي تذكِّر أحداهما

(١) سورة الحج آية ٤١ ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ ﴾﴿إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾.

(٢) ابن كلثوم شرح القصائد العشر ٤٢٣ الشنقيطي (١٠٠) شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٨

الأخرى إنْ ضَلَّت"، فلَّما قُدِّم الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه ففُتِحَتْ "أَنْ"، قال: "ومثلُه من الكلامِ: "إنه ليعجبُني أَنْ يسألَ السائلُ فيُعْطى"، معناه: إنه ليعجبني أَن يُعْطَى لاسائلُ إن سَأَلَ؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاءُ لا السؤالُ، فلمَّا قَدَّموا السؤالَ على العَطِيَّة أصحبوه أَنْ المفتوحة لينكشِفَ المعنى"، فعنده "أنْ" في "أَنْ تَضِلَّ" للجزاءِ، إلاَّ أنه قُدِّم وفُتِح وأصلُ التأخيرُ.

وأنكر هذا القولَ البصريُّون وَردُّوه أبلغ ردٍّ، قال الزجاج: "لَسْتُ أدري لمَ صار الجزاءُ إذا تقدَّم وهو في مكانِه وغيرِ مكانِه وَجَبَ أن يَفْتَحْ أن"، وقال الفارسي: "ما ذَكَرَه الفراء دعوى لا دلالةَ عليها والقياسُ يُفْسِدُها، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّرًا في عَمَلِهِ ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شيءٌ، كذلك "إنْ" الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّر عملها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضًا أنَّا نجدُ الحرفَ العاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ، ألا ترى لقولِك: "مررتُ بزيدٍ" ثم تقول: "بزيد مررت" فلم يتغيَّر عملُ الباءِ بتقديمها من تأخيرٍ".

وخَرَجَ من مجموعِ الكلمتين أنَّ القُرَّاءَ على ثلاثِ مراتبَ: فحمزة وحدَه: "إنْ تَضِلَّ فتذكِّرُ" بكسر "إنْ" وتشديدِ الكافِ ورفعِ الراء، وأبو عمرو وابنُ كثير بفتح "أنْ" وتخفيفِ الكافِ الراء، والباقون كذلك، إلا أنهم يُشَدِّدون الكافَ.

والمفعولُ الثاني محذوفٌ أيضًا في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى، [نحو]: أَكْرَمْتُه وَكَرَّمته، وفَرَّحته وأَفْرحته. قالوا: والتشديدُ في هذا اللفظ أكثرُ استعمالًا من التخفيفِ،

و"إحدى" تأنيثُ "الواحد" قال الفارسيّ: "أَنَّثُوه على غير بنائِه، وفي هذا نظرٌ، بل هو تأنيثُ "أَحَد" ولذلك يقابُلونَها فيه في: أحد عشرَ وإحدى عَشَرَة وواحدٍ وعشرين وإحدى وعشرين، وتُجْمَعُ "إحدى" على "إحَد" نحو: كِسْرَة وكِسَر، قال أبو العباس: "جَعَلَوا الألفَ في الإحدى بمنزلةِ التاء في "الكِسْرة" فأقوال في جَمْعِها: إحَد كما قالوا: كَسْرة وكِسَر، كما جَعَلُوه مثلَها في الكُبْرَى والكُبَر، والعُلْيا والعُلى، فكما جَعَلوا هذه كظُلْمة وظُلَم جعلوا الأولَ كسِدْرَة وسِدَر" قال: "وكما جعلوا الألفَ المقصورةَ بمنزلةِ التاءِ فيما ذُكِر جعلوا الممدودة أيضًا بمنزلتِها

في قولِهم "قاصِعَاء وقواصِع" ودامّا ودوامّ"، يعني أن فاعِلَة نحو: ضاربَة تُجمع على ضوارب، كذا فاعِلاء نحو: قاصِعاء وراهِطاء تُجْمَع على فَواعِل، وأنشد ابنُ الأعرابي على إحدى وإحَد قولَ الشاعر:

١١٢٨ – حتى استثاروا بيَ إحدى الإِحَدِ * ليثاً هِزَبْراً ذا سلاحٍ مُعْتَدي[١]

قال: يقال: هو إحدى الإِحَدِ، وأَحَدُ الأَحَدَيْنِ، وواحدُ الآحادِ، كما يقال: واحدٌ لا مِثْلَ له، وأنشد البيت.

واعلَمْ أنَّ "إحدى" لا تُسْتعمل إلا مضافةً إلى غيرِها، فيقال: إحدى الإِحَدِ وإحداهما، ولا يقال: جاءَتْني إحدى، ولا رأيت إحدى، وهذا بخلافِ مذكَّره. و"الأُخْرى" تأنيث "آخَر" الذي هو أَفْعَلُ التفضيلِ، وتكونُ بمعنى آخِرة، كقولِه تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾، يُجْمَعُ كلُّ منهما على "أُخَر"، ولكنَّ جمعَ الأولى ممتنعٌ من الصرفِ، وفي علتِه خلافٌ، وجَمْعُ الثانيةِ منصرفٌ، وبينهما فرقٌ في المعنى.[٢]

الاستشهاد بقوله تعالى (فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ) [٣]

قال الفارسي: التظني تفعل من الظن، وكان القياس أن يقول: تظنن، مثل التشدد إلا أن النون أبدلت منها الياء كراهية لاجتماع الأمثلة فقيل التظني ومثل ذلك في البدل قول العجاج:

تقضي البازي إذا البازي كسر

الأصل فيه التقضض لأنه تفعل من الانقضاض فأبدلت من الضاد الثالثة الياء كما أبدلت منها في التظني ومثل هذا في البدل قوله عز وجل: (فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا)[١]

وإنما هي تمل كما قال تباركت أسماؤه: (فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ) فصححت اللامان، وأبدلت

(١) انظر اللسان لابن منظور (وحد)

(٢) الدر المصون صـ٦٧٦: ٦٨٠

(٣) البقرة ٢٨٢.

(١) الفرقان (٥).

من الأخرى الياء في أمليت وليس هذا من قوله عز وجل: (وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ) [(١)]

فإن أملي ها هنا أفعل من الملا الذي هو الاتساع ومن الملاءة ومما أبدل من المضاعف في هذا النحو قوله: فآليت لا أملاه حتى يملني.

إنما هو أمله فأبدل من اللام الثانية الألف ومثل ذلك (لا وربيك لا أفعل ذاك يريد ولا وربك،فأبدل من الباء الثانية الياء حكاه أحمد بن يحي.[(٢)]

توجيه قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾:

قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾[(٣)] وقرأ عاصم هنا "تجارةً" بالنصب، وكذلك "حاضرةً" لأنها صفتُها، وفي النساء وافقه الأخوان، والباقون قرؤوا بالرفعِ فيهما، فالرفعُ فيه وجهان، أحدُهما: أنها التامةُ أي: إلا أَنْ تَحْدُثَ أو تقعَ تجارةً، وعلى هذا فتكونُ "تُديرونها" في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارةً أيضًا، وجاء هنا على الفصيحِ؛ حيث قَدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول، والثاني: ان تكونَ الناقصةَ، واسمُها "تجارةٌ" والخبرُ هو الجملةُ من قوله: "تُديرونها" كأنه قيل: إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ مدارةً، وسَوَّغ مجيءَ اسمِ كان نكرةً وصفُه، وهذا مذهبُ الفراء وتابعه آخرون.

وأمَّا قراءةُ عاصم فاسمُها مضمرٌ فيها، فقيل: تقديرُه: إلا أَنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايَعَةُ أو التجارةُ. وقَدَّره الزجاج إلاَّ أَنْ تكونَ المداينةُ، وهو أحسنُ، وقال **الفارسي**: "ولا يجوزُ أن يكونَ التداينُ اسمَ كان لأنَّ التداينَ معنىً، والتجارةُ الحاضرةُ يُراد بها العينُ، وحكمُ الاسمِ أن يكونَ الخبرَ في المعنى، والتدايُن حَقٌّ في ذمةِ المستدين، للمدين المطالبةُ به، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أن يكونَ اسمَ كان لاختلافِ التداينِ والتجارةِ الحاضرةِ" وهذا الذي قاله **الفارسي** لا يَظْهَرُ ردًا على أبي إسحاق، لأن التجارةَ أيضًا مصدرٌ، فهي معنىً من المعاني لا عينٌ من الأعيان، وبين **الفارسي** والزجاج محاورةٌ لأمرٍ ما.

وقال الفارسيّ أيضًا: "ولا يجوزُ أيضًا أَنْ يكونَ اسمَها "الحقُّ" الذي في قوله: "فإن كان

(١) الأعراف والقلم ٤٥.
(٢) العضديات صـ١٨: ٢٠.
(٣) البقرة ٢٨٢.

الذي عليه الحق" للمعنى الذي ذكرنا في التداين، لأنَّ ذلك الحقَّ دَيْنٌ، وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَخْلُ اسمُ كان من أحدِ شيئين، أحدُهما: أنَّ هذه الأشياءَ التي اقتضَتْ من الإِهادِ والارتهانِ قد عُلِم من فحواها التَبايعُ، فأضمرَ التبايعَ لدلالةِ الحالِ عليه كما أضمرَ لدلالةِ الحال فيما حكى سيبويه: "إذا كان غدًا فأتني" ويُنْشَدُ على هذا":

١١٣٢ – أعينيَّ هَلاَّ تبكِيان عِفاقا * إذا كان طَعْناً بينهم وعِناقا(١)

أي: إذا كان الأمر.

والثاني: أن يكوَ أضمرَ التجارة كأنه قيل: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، .(٢)

توجيه قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾(٣)

قرأ الأخَوَان هنا "وكتابِه" بالإِفراد والباقون بالجمعِ. وفي سورة التحريم قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم بالجمعِ والباقون بالإِفراد، فتلخَّص من ذلك أنَّ الأخوين يقرآن بالإِفراد في الموضعين، وأنَّ أبا عمرو وحفصًا يقرآن بالجمعِ في الموضعين، وأنَّ نافعًا وابن كثير وابن عامر وأبا بكر عن عاصم قرؤوا بالجمعِ هنا وبالإِفرادِ في التحريم، فأمَّا الإِفرادُ فإنه يُراد به الجنسُ لا كتابٌ واحدٌ بعينِه، وعن ابن عباس: "الكتاب أكثر من الكتب" قال الزمخشري: "فإنْ قلت: كيف يكون الواحدُ أكثرَ من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريد بالواحدِ الجنسُ، والجنسيةُ قائمةٌ في وحدات الجنس كلِّها لم يَخْرُجْ منه شيء، وأمَّا الجمعُ فلا يَدْخُل تحته إلاَّ ما فيه الجنسية من الجموع"، قال الشيخ: "وليس كما ذكر لأنَّ الجمعَ متى أُضِيف أو دَخَلَتْه الألفُ واللامُ الجنسية صارَ عامًّا، ودلالةُ العامِّ دلالةٌ على كلِّ فردٍ فردٍ، فلو قال: "أَعْتَقْتُ عبيدي" لشمل ذلك كلَّ عبدٍ له، ودلالةُ الجمعِ أظهرُ في العموم في الواحدِ إلاَّ بقرينةٍ لفظيةٍ كَأَنْ يُسْتَثْنَى منه أو يوصفَ بالجمعِ نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ﴾(١) "أهلك الناسَ الدينارُ الصُّفر

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١/١٦٨

(٢) الدر المصون: ١ / ٦٨٣، ٦٨٤

(٣) البقرة ٢٨٥.

(١) سورة العصر آية ٢.

والدرهم البيض" أو قرينةٍ معنويةٍ نحو: "نيَّةُ المؤمنِ أبلغُ مِنْ عملِه" وأقصى حالِهِ أن يكونَ مثلَ الجمعِ العامّ إذا أريد به العمومُ" قلت: للناس خلافٌ في الجمعِ المحلّى بأَلْ أو المضافِ: هل عمومُه بالنسبةِ إلى مراتبِ الجموعِ أم إلى أعمَّ من ذلك، وتحقيقُه في علم الأصول.

قال الفارسي: "هذا الإفرادُ ليس كإفراد المصادر وإنْ أريدَ بها الكثيرُ كقوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا﴾ (١) ولكنه كما تُفْرَدُ الأسماءُ التي يُرَاد بها الكثرةُ نحو: كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ، ومجيئها بالألف واللامِ أكثرُ من مجيئها مضافةً، ومن الإضافةِ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ (٢) وفي الحديث: "مَنَعَتِ العراقُ درهمَها وقَفِيزها" يُراد به الكثيرُ، كما يُراد بما فيه لامُ التعريفُ"، قال الشيخ: "انتهى ملخصًا، ومعناه أنَّ المفردَ المحلّى بالألفِ واللامِ يَعُمُّ أكثرَ من المفردِ المضافِ"؛ قلت: وليس في كلامه ما يدُلُّ على ذلك البتةَ، إنما فيه أنَّ مجيئها في الكلامِ مُعَرَّفةً بأل أكثرُ من مجيئها مضافةً، وليس فيه تَعَرُّضٌ لكثرةِ عمومٍ ولا قِلَّتِهِ.

وقيل: المرادُ بالكتابِ هنا القرآن فيكونُ المرادُ الإفرادَ الحقيقي، وأمّا الجمعُ فلإرادةِ كلِّ كتابٍ، إذ لا فرق بين كتابٍ وكتابٍ، وأيضًا فإنَّ فيه منسبةً لِما قبلَه وما بعدَه من الجمعِ، وقرأ يَحْيى بن يَعْمر -ورُويت عن نافع- "وكُتْبِهِ ورُسْلِهِ" بإسكانِ العينِ فيهما. ورُوي عن الحسن وأبي عمرو تسكينُ سين "رُسْله". (٣)

استشهد الفارسي بقراءة أبي عمرو لقوله تعالى ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾(١) على جواز تسكين العين في الجموع التي تجمع على فُعُل كما صيد جمع صيود نقول هذا كلب صيود وهذه كلاب صيد وكذلك دجاجة بيوض ودجاج بيض، ومن قال كتب ورسل بتسكين العين يبدل من ضمة فاء فعل كسرة لتصح الياء فلا

(١) الفرقان ١٤.

(٢) إبراهيم ٣٤، النحل ١٨.

(٣) الدر المصون ١ / ٦٩٢: ٦٩٤.

(٤) البقرة ٢٨٥.

(١) الأنعام ٦١.

تقلب واو لانضمام ماقبلها كما انقلبت في موسر وموقن[١]

أهم النتائج:

- من آية: ٢٠١: ٢٣٤:

قام الفارسي بالتوجيه النحوي للآية رقم ٢٠١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣.

قام الفارسي بإعراب الآية رقم،٢١٣.

قام الفارسي بالاستشهاد بالآيتين رقمي ٢١٤، ٢١٦.

قام الفارسي بالتوجيه والتفسير للآية ٢٢١.

قام الفارسي بترجَّح قراءةَ التخفيف للآية رقم ٢٢٢قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾، لأنها من الثلاثي المضادِّ لطمِثَ وهو ثلاثي.

- نتائج من آية: ٢٣٤: حتى آخر السورة ٢٨٥.

قام الفارسي بالاستشهاد بالآيات أرقام: ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٨٥.

قام الفارسي بالتوجيه لنحوي اللآيتين رقم ٢٣٦، ٢٤٠، التوجيه الصرفي لقوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ ولقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ والتوجيه لنحوي اللآيات أرقام ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥.

قام الفارسي بإعراب وتوجيه الآية رقم ٢٧١.

قام الفارسي بإعراب وتفسير قوله تعالى: ﴿إِلْحَافًا﴾ في الآية رقم ٢٧٣

التوصيات:

يوصي صاحب البحث بالاهتمام بآراء الفارسي في الآيات القرآنية؛ فقد انفرد بآراء في إعراب الآيات القرآنية لم يسبقه إليها غيره، وقد استشهد معظم المعربين للقرآن الكريم الذين جاءوا بعد الفارسي بآراءه؛ كالسمين الحلبي في الدر المصون.

(١) المسائل العضديات ص٥٦، ٥٧.

المصادر والمراجع

٢. أساس البلاغة: للزمخشرى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.

٣. الأعلام: لخير الدين الزركلى . ط٢ دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧م، ط٣ بيروت، ١٩٦٩م.

٤. الإنصاف فى مسائل الخلاف: لأبى البركات الأنبارى: تحقيق: مُحَّد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

٥. الحجة فى علل القراءات السبع: مطبعة دار الكتب المصرية.

٦. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٤هـ.

٧. الدرر اللوامع: للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٨. الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٦م.

٩. المسائل البصريات لأبى على الفارسي: تحقيق: د. مُحَّد الشاطر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر ط١.

١٠.المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى: تحقيق: الدكتور حسن هنداوى، دار القلم (دمشق)، دار المنارة (بيروت)

١١.- المسائل الشيرازيات لأبى على الفارسى : تحقيق : الدكتور على جابر منصور ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

١٢.المسائل العسكريات لأبى على الفارسى: تحقيق: د. إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م، وطبعة أخرى: تحقيق: د. مُحَّد الشاطر، مطبعة المدنى، المؤسسة السعودية بمصر ١٩٨١م.

١٣.المسائل العضديات لأبى على الفارسى: تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.

١٤.المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف مطبعة العانى، بغداد. وطبعة أخرى:

تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٧م.

١٥.المسائل المنثورة لأبى على الفارسي: تحقيق: مصطفى الحدرى، دائرة المعارف، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

١٦.المقتضب: لأبى العباس المبرد: تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

١٧.النوادر فى اللغة: لأبى زيد الأنصارى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

١٨.إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطفى: تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

١٩.بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطى: تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط١ مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، مصر، ١٩٦٤م.

٢٠.شرح أبيات سيبويه: لأبى جعفر النحاس: تحقيق: زهير غازى، بغداد.

٢١.شرح القصائد العشر: للخطيب التبريزى: تعليق: مُحَمَّد الحضر، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، ١٣٤٣هـ.

٢٢.شرح المفصل: لابن يعيش ـ الطبعة المنيرية بمصر.

٢٣.شرح شواهد المغنى: للبغدادى: تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، دمشق، ١٩٧٣م.

٢٤.طبقات النحويين واللغويين للزبيدى: تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة ١٩٥٤م.

٢٥.معجم الأدباء: لياقوت الحموي، مطبعة عيسى الحلبى ١٣٥٥هـ.

٢٦.معجم البلدان: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة ١٣٢٣ / ١٣٢٤هـ.

٢٧.مغني اللبيب: لابن هشام الأنصارى: تحقيق: مُحَمَّد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى بالقاهرة.

٢٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطى، عنى بتصحيحه: مُحَمَّد بدر الدين النعسانى، مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ.

٢٩. وفيات الأعيان لابن خلكان: تحقيق: مُحَمَّد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٩٤٨.